

نموذج مقترح لإجراءات دراسة الجدوى لمراكز اللياقة البدنية**بجمهورية مصر العربية*****أ.م.د/ محمد فهمي محمد فارس*****استاذ مساعد بقسم الإدارة الرياضية ، كلية التربية الرياضية ، جامعة دمياط****١/١- مقدمة ومشكلة البحث :**

تعد اللياقة البدنية من المتطلبات الحيوية في عصرنا الحاضر لما لها من فوائد ايجابية جمه على بنية الجسم والصحة العامة ، حيث تعمل اللياقة البدنية على تخفيض نسبة الكوليسترول والدهون في الدم ، وتجعل من الشخص الممارس لها سواء كان ذكرا ام انثى امرا بالغ الاهمية من حيث تحسين النفسية العامة للممارس لها ، وتعتبر ممارسة الانشطة الرياضية المختلفة احد المطالب الوظيفية والبنوية الاساسية في الجسم البشرى ، ولا يمكن تحقيق هذه المطالب الا من خلال ممارسة الانشطة الرياضية (٢ : ١)

لذا انتشار ظاهرة انشاء مراكز اللياقة البدنية بجمهورية مصر العربية ؛ هذا الانتشار نتج عنه زيادة في حجم الخدمات الرياضية المقدمة من هذه المراكز بالسوق المحلى ، مما ادى الى زيادة توقعات الاعضاء عن جودة الخدمات المقدمة وزيادة في حجم المنافسة بين تلك المراكز المختلفة . (٢٦ : ٣٢١)

حيث تعتبر مراكز اللياقة البدنية حاليا من اكثر المؤسسات الرياضية انتشارا ، فهي فى تزايد مستمر على مستوى العالم وذلك يوضح مدى النجاح الذى تحققه صناعة مراكز اللياقة البدنية حيث بلغ حجم هذه الصناعة على مستوى العالم ٨١,٢ مليار دولار عام ٢٠١٥م ، كما بلغ عدد الاعضاء بمراكز اللياقة البدنية ١٥١,٤٧ مليون فرد على مستوى العالم (٣٠)

فعلى الصعيد الأوروبي نجد ان صناعة الرياضة تعد من الصناعات المربحة ومصدر دخل فى كثير من دول العالم حيث تشير احصائيات مكتب التحليلات الاقتصادية الأمريكي ان الدخل السنوى لقطاع الرياضة مقارنة بقطاعات اخرى بلغ ٢١٢,٥ مليار دولار أمريكي أي ضعف قطاع السيارات واكبر حجما من قطاع السينما والانتاج السينمائي (١٣ : ٦٩)

وعلى مستوى مصر اظهرت الاحصائيات ان ارباح مراكز اللياقة البدنية فى جمهورية مصر العربية بلغ ٣٥٠ مليون دولار عام ٢٠١٥ ، حيث بلغ عدد مراكز اللياقة البدنية المعتمدة ١٦٨٠ مركز عام ٢٠١٥ (٣١). ونتيجة الطلب المتزايد للاشتراك بمراكز اللياقة البدنية تتزايد اعداد تلك المراكز التى

تسعى الى تقديم خدمة رياضية وكذلك تحقيق عوائد تجارية ومع تزايد اعداد مراكز اللياقة البدنية تزداد المنافسة

بينها وهو ما يتطلب ادارة تلك المراكز بأساليب غير تقليدية حتى تستطيع الاستمرار في المنافسة داخل سوق اللياقة البدنية .

من ناحية اخرى ان الدراسات الخاصة بتحليل وتقييم جدوى المشروعات تعد من اهم المراحل التي تتخذ لبيان جدوى انشاء المشروع المقترح قبل تنفيذه ، وبطريقة علمية تشمل دراسات جدوى مبدئية وبيئية وقانونية وتسويقية وفنية ومالية ، حيث تحدد هذه الدراسات القرار الاستثماري الرشيد ، والذي يحقق في النهاية العائد الذي يتناسب مع طبيعة المشروع ودرجة المخاطرة التي يتضمنها ، بالإضافة الى تقدير مساهمة المشروع في تحقيق الاهداف الاساسية للتنمية الاقتصادية وغير الاقتصادية .

حيث يشير مصطلح جدوى الاستثمار الى اختبار صلاحية وكفاءة الاستثمار من ناحية ، والى القياس النسبي لما يحققه الاستثمار من عوائد ومنافع من ناحية اخرى ، والاستثمار هو تأجيل العوائد والمنافع الفورية لكي تتحقق في المستقبل بصورة مرضية تنسم بالتنظيم وتعظيم النتائج والفائدة .

وحيث ان أي مشروع في حالة اقراره يتطلب تخصيص مجموعة من الموارد سواء موارد بشرية او مادية فان اصحاب المشروع ينظرون الى اهمية المشروع من ناحيتين :-

اولا : رغبتهم في التأكد من ان المشروع سوف يحقق لهم مجموعة من الاهداف الخاصة بهم في شكل عائد مناسب على الاستثمار او في امكانية المحافظة على راس المال ، وعلى تفضيل المدة الزمنية اللازمة لاسترداد راس المال .

ثانيا : في معظم بلدان العالم وبينها مصر يتطلب من اصحاب المشاريع قبل ان يتم تنفيذ المشروع ان يحصل على التراخيص اللازمة له من جهات الاختصاص التي تسمح لهم بإنشاء المشروع . ومن ثم فانهم يحتاجون الى ان يتقدموا الى الجهات المختصة في الدولة بمجموعة هذه الدراسات حتى يتسنى لهم الحصول على التراخيص .

حيث تعتبر مراكز اللياقة البدنية (الجيم) من الانشطة الحيوية والهامة ، ونظرا لكونها تقوم بدور هام في تأهيل الشباب للالتحاق بالكلديات العسكرية والتي تتطلب اشتراطات معينة للالتحاق بها .

وفي المستقبل القريب سوف يكون الاقبال على خدمات المشروع في ازدياد ، وذلك يرجع الى الزيادة في عدد السكان وزيادة مستوى التعليم وزيادة الوعي بالحفاظ على الجسم الرياضي ، مما يزيد من الطلب على خدمات المشروع بكافة انواعها .

وللوصول الى الهدف العام لهذا المشروع كان من المحتم علينا اجراء مزيد من دراسات الجدوى الاقتصادية للوقوف على مدى جدية تلك المشروعات لتحقيق اهدافها وذلك وفقا لمتطلبات والشروط والمواصفات التي اعدتها كلا من وزارة الصناعة والاستثمار بجمهورية مصر العربية .

وتعد دراسات الجدوى ترجمة عملية لسياسة الاستثمار سواء لخدمة المستثمر او للتنمية في الدولة ككل ، والتي تمكن المنظمة من توفير قدر من البيانات والمعلومات التي تساعد متخذى القرار الاستثمارى من اتخاذ قراراتهم بما يحقق اهدافهم ، لذا فهي تشمل المفهوم الواسع والذي فى اطاره تتحقق الربحية او تحقق اقصى عائد ممكن للموارد المتاحة ، فالهدف من دراسة الجدوى بشكل عام هو الوصول الى قرار مدروس بقبول او رفض المشروع الاستثمارى الذى بدا بفكرة .

(٤ : ١٥)

حيث تمر دراسة الجدوى بالعديد من المراحل تبدا بتحديد وتصفية الافكار الاستثمارية ثم القيام بدراسة جدوى تمهيدية ثم يأتي بعد ذلك دراسة الجدوى التفصيلية والتي تشمل دراسة الجدوى التسويقية ثم الفنية ثم المالية والاقتصادية ، واعداد تقرير بالاقتراح الاستثمارى وتوجيهه الى الادارة المختصة بالتنفيذ واتخاذ القرار (٢٧ : ٣١)

وتتطلب دراسة الجدوى الالمام بالعديد من المعارف الادارية والاقتصادية والمحاسبية والاحصائية وغيرها من العلوم ، فاعداد دراسة الجدوى بشكل علمى سليم يترتب عليه توفير الموارد حيث ان اقدام على تنفيذ مشروع دون دراسة كافية يمكن ان يكون سببا فى فشلة نتيجة اكتشاف صعوبات فنية او تسويقية او تمويلية قد يترتب عليه تبديد الموارد (١٦ : ٥٧)

فدراسة الجدوى تعتبر احد فروع المعرفة الحديثة فى مجال العلوم الاقتصادية وتمثل الخطوة الثالثة من مراحل المشروع الاستثمارى ، وقد تزايدت اهميتها فى الفترة الاخيرة والذي استدعى اجراء دراسات متخصصة تحلل الجوانب المتعلقة بمراحل الانتاج والتسويق والربحية بالمشروعات المختلفة ، فضلا عن وجود منافسة شديدة بين المشروعات المختلفة مما ادى الى زيادة الحاجة الى اجراء دراسة تفصيلية لتوضيح جميع الجوانب الاقتصادية والفنية المتعلقة بها (٩ : ٥)

ونتيجة لذلك يعتمد نجاح أي مشروع استثمارى بدرجة كبيرة على المهارة فى النقاط الفكرة او الفرصة الواحدة لتقديم خدمة ما جديدة او قديمة يحتاجها العميل وتحقق رضاه وتطلعاته مع تحقيق الربح العادل لأصحاب المشروع الاستثمارى ، لذا فالمرحلة الاولى لدراسة المشروع الاستثمارى وقبل اتخاذ اى خطوات فعلية لتنفيذه هى على جانب كبير من الاهمية حيث تمثل القاعدة او الاساس الذى سوف يقوم المشروع عليه فى المراحل التالية ، وعلى ذلك فان أي خطأ او سوء تقدير فى دراسة المشروع خلال مرحلة ما قبل الاستثمار سوف يكون له تأثير سلبي كبير ومباشر على نجاح المشروع ، ومن هنا كان

الاهتمام بدراسة الجدوى لها اهمية كبيرة فى تحديد مدى نجاح المشروع الاستثمارى من فشلة .
(١٦ : ٥)

ويمكن تصور دراسة الجدوى على انها حزمه واسعه ومتنوعة من الانشطة الفرعية المتشعبة الى مهام وواجبات اصغر وبصورة اقرب ما تكون الى شبكة الاعمال او الى خارطة تدفق .
(١٥ : ١٢٠)

اما دراسة الجدوى فى التربية الرياضية تسعى الى تحديد مدى صلاحية مشروع استثمارى رياضى باختلاف انواعه او مجموعة من المشروعات الاستثمارية الرياضية فى مجالات التعليم والتدريب والادارة الرياضية والترويج الرياضى وهذه الدراسات تشمل الدراسة الفنية المتخصصة ودراسة السوق والدراسات الاجتماعية والدراسات التمويلية التى تسعى جميعها الى اختيار افضل المشروعات التى تحقق اعلى منفعة ممكنة (٣ : ٢٦)

والجدير بالذكر ان مصطلح ارتباط الاقتصاد بالرياضة ظهر فى السنوات الاخيرة عندما بدأت الحاجة الماسة الى وجود اقتصادى لصناعة الرياضة ، والذى بدوره اظهر فى الافق المشكلات الاقتصادية المرتبطة بصناعة الرياضة مما دعى الى دراسة العلاقة التكاملية بين الانشطة الرياضية والمصالح الاقتصادية لان نظام الرياضة يقوم على دعائم اقتصادية تتمثل فى ميزانيات الانشطة والبرامج والادارات والاجهزة والاجور (٥ : ٣٧)

ومن جهة اخرى فان اغلب المشكلات الاقتصادية فى الرياضة سواء على مستوى الافراد او الهيئات التى تعمل فى المجال الرياضى ؛ ناتجة عن الاتجاه الدائم للحصول على دعم مالى من الدولة بصفة مستمرة لتدعيم الاتجاه للصرف على جميع مفردات النشاط الرياضى سواء على مستوى الممارسة او على مستوى البطولة (١٠ : ٦٣)

ويرى الباحث ان اعداد دراسة الجدوى بشكل علمى سليم يترتب عليه توفير للموارد حيث ان اقدام على تنفيذ مشروع دون دراسة كافيه يمكن ان يكون سببا فى فشلة نتيجة اكتشاف صعوبات فنية او تسويقية او قانونية او بيئية قد يترتب عليه تبديد للموارد .

وتمشيا مع نهج الدولة السياسى والاقتصادى الهادف الى تقوية الاقتصاد الوطنى ودفع عجلة القطاع الخاص وتنوع مصادر الدخل وترشيد الانفاق الجارى على الانشطة والخدمات المختلفة ومن بينها مؤسسات النشاط الرياضى لما لها من مردود اقتصادى واجتماعى وسياسى وإعلامى ، فانه لا بد من تقديم نموذج افضل للعمل الوطنى لتحقيق امال واهداف الوطن فى الاستفادة من الرياضة فى التنمية والاستفادة من برامج الاستثمار والخبرة الاقتصادية والادارة العلمية فى ان تعتمد الرياضة على التمويل

الذاتى ، وبالتالي تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة من دون الاخلال بما نص عليه الدستور والقانون من واجبات ومسئوليات مؤسسات النشاط الرياضى .(٢٥ : ١٨-١٩)

ومن هذا المنطلق تحاول هذه الدراسة باعتبارها من اولى الدراسات العلمية التى تناولت اقتراح نموذج عملى لدراسة الجدوى الاقتصادية لمراكز اللياقة البدنية بجمهورية مصر العربية حيث تناولت الدراسات السابقة الموضوع من نواحى مختلفة كدراسة بسمة ابراهيم نصر (٢٠١٥م) (٦) بعنوان "دراسة الجدوى الاقتصادية للاتحاد المصرى لكرة القدم" وكانت اهم النتائج ان دراسة الجدوى التسويقية للاتحاد المصرى لكرة القدم يجب ان تتضمن تحديد اعداد المستفيدين الحاليين والمرقبين وتقسيمهم قطاعات والعمل على زيادتهم ، ودراسات خاصة بمراكز اللياقة البدنية كدراسة احمد حسنى خليل (٢٠٢٠م) (٢) بعنوان "الحماية القانونية لمستهلكى خدمات مراكز اللياقة البدنية ضد اساليب الخداع التسويقي" ، ودراسة حسام الدين السيد مبارك (٢٠١٦م) (٨) بعنوان "نموذج مقترح لتسويق مراكز اللياقة البدنية" ، ودراسة نحاوة لونيس وجمال بورزامة واميرة عباس (٢٠٢٠م) (٢٨) بعنوان "دراسة جدوى مشاريع الاستثمار الرياضى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الجزائر : دراسة ميدانية لمديريات الشباب والرياضة شلف ، مدية ، سطيف" - حيث مكنت هذه الدراسة من معرفة نقاط القوة والضعف فى جدوى تنفيذ استثمارات مشاريع المؤسسات الرياضية وكيفية الانتقال من رياضة تنافسية الى رياضة تنافسية مهنية عن طريق بناء نظرية اقتصادية فى المجال الرياضى بتوفير البيئة الحاضنة للاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ولكن - لم تقم أي من الدراسات السابقة على حد علم الباحث باقتراح نموذج عملى تطبيقى لدراسة جدوى بالمجال الرياضى عامه ولمراكز اللياقة البدنية خاصة - مما دعى الباحث الى اكمال هذا البحث .

٢/١ - اهمية البحث :

تتبع اهمية البحث من اهمية موضوعه وهو اقتراح نموذج عملى لدراسة جدوى انشاء مراكز اللياقة البدنية بجمهورية مصر العربية كالتالى :

- ١- تتجلى اهمية الموضوع من خلال اهمية دراسة الجدوى فى نجاح المشاريع الاستثمارية الخاصة بمشروعات الخدمات الرياضية بجمهورية مصر العربية .
- ٢- مساعدة اصحاب المشاريع فى توضيح معالم وخطوات دراسة الجدوى لصناعة قراراتهم الاستثمارية .
- ٣- مساعدة اصحاب المشاريع فى معرفة اهم تفاصيل دراسة الجدوى المبدئية والتفصيلية قبل المشروع بمشروعات الخدمات الرياضية .

٣/١ - أهداف البحث :

يهدف البحث الى وضع نموذج مقترح لكيفية اجراء دراسة الجدوى لمشروعات الخدمات الرياضية (بالتطبيق على مراكز اللياقة البدنية) من خلال :

- ١- التعرف على الاهداف العامة لدراسة الجدوى للمشروع .
- ٢- التعرف على اجراءات دراسة الجدوى البيئية للمشروع .
- ٣- التعرف على اجراءات دراسة الجدوى القانونية للمشروع .
- ٤- التعرف على اجراءات دراسة الجدوى التسويقية للمشروع .
- ٥- التعرف على اجراءات دراسة الجدوى الفنية للمشروع .
- ٦- التعرف على اجراءات دراسة الجدوى التجارية للمشروع .
- ٧- معالجة موضوع دراسة الجدوى كمدخل لصناعة القرارات الاستثمارية بمشروعات الخدمات الرياضية .

٤/١ - تساؤلات البحث :

- ١- ما الاهداف العامة لدراسة الجدوى للمشروع ؟
- ٢- ما هي اجراءات دراسة الجدوى البيئية للمشروع ؟
- ٣- ما هي اجراءات دراسة الجدوى القانونية للمشروع ؟
- ٤- ما هي اجراءات دراسة الجدوى التسويقية للمشروع ؟
- ٥- ما هي اجراءات دراسة الجدوى الفنية للمشروع ؟
- ٦- ما هي اجراءات دراسة الجدوى التجارية للمشروع ؟

٥/١ - مصطلحات البحث :

دراسة الجدوى : هي عملية لجمع المعلومات عن مشروع مقترح ومن ثم تحليلها لمعرفة امكانية التنفيذ ، وتقليل المخاطر وزيادة ربحية المشروع ، وبالتالي يجب معرفة مدى نجاح هذا المشروع او خسارته مقارنة بالسوق المحلى واحتياجاته . (١١ : ٩)

المشروع الاستثمارى : هو مجموعة كاملة من النشاطات والعمليات التى تستهلك موارد محدودة سواء كانت تجهيزات او موارد بشرية والمتمثلة فى اليد العاملة او موارد مالية خاصة الصعبة

منها ، وذلك على امل الحصول على عوائد نقدية متوقعة فى المستقبل وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا .
(٧ : ٩)

٢- منهج البحث وإجراءاته الميدانية :

١/٢- منهج البحث : استخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى بأسلوب "دراسة الحالة" بخطواته وإجراءاته لمناسبته لطبيعة البحث .

المجال الزمنى :

تم اجراء الدراسة فى الفترة من ٧ / ١ / ٢٠٢١م الى ٧ / ٣ / ٢٠٢١م

المجال المكانى :

تم اختيار مدينة دمياط الجديدة وهى احدى المدن الساحلية بالمجتمعات العمرانية الجديدة بمحافظة دمياط لتطبيق دراسة الحالة علي نموذج لإنشاء مركز لياقة بدنية بها .

٢/٢- مجتمع وعينة البحث :

مجتمع البحث هم جميع مديرى مراكز اللياقة البدنية الخاصة بمحافظة دمياط ، والمستثمرين اصحاب المشاريع بمحافظة دمياط بإجمالي (٢٤٧) فرد تقريبا ، وتم اختيار (٣٠) فرد بالطريقة العشوائية التطبيقية من المجتمع الأصلي وخارج عينة البحث الاساسية والتي بلغت (١٦٠) فردا وذلك لإجراء الدراسة الاستطلاعية بهدف حساب المعاملات العلمية لاستمارة الاستبيان من صدق وثبات وتم استبعادهم من عينة البحث جدول رقم (١) .

توصيف عينة البحث :

جدول رقم (١)
توزيع مجتمع وعينة البحث

الصفة		مجتمع البحث		العينة الاستطلاعية		اساسية	
عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
١٣٧	٥٠ %	٨٠	٥٨ %	١٥	١١ %		
١٣٧	٥٠ %	٨٠	٥٨ %	١٥	١١ %		
٢٧٤	١٠٠ %	١٦٠	٥٨ %	٣٠	١١ %		

يتضح من جدول (١) ان العينة الاستطلاعية اشتملت على (٣٠) فرداً بنسبة مئوية (١١٪) تقريباً ،
والعينة الاساسية اشتملت على (١٦٠) فرداً بنسبة مئوية (٥٨ ٪) ، وذلك عند مستوى ثقة ٩٥ ٪ ،
وهامش خطأ ٠,٠٥ ٪ .

٣/٣- أدوات جمع البيانات:

استعان الباحث فى جمع بيانات البحث ، بالاتي :

- قام الباحث بإجراء مسح للدراسات النظرية والبحوث العلمية والمراجع والقوانين واللوائح المتصلة بموضوع البحث وادوات جمع البيانات الخاصة بالأبحاث والدراسات المرجعية التى تمت فى مجال دراسة الجدوى حيث تم التعرف على الابعاد الرئيسية التى درستها تلك الابحاث واهم النتائج التى اظهرتها .
- تم تحديد ستة محاول تتضمن مجموعة من العبارات عن اهداف واجراءات دراسة جدوى مشروعات مراكز اللياقة البدنية بجمهورية مصر العربية .
- ثم عرض الصورة المبدئية لمحاول الاستبيان على مجموعة من الخبراء المتخصصين فى مجال الادارة الرياضية مرفق رقم (١) .
- وافق مجموعة الخبراء المتخصصين على جميع محاور الاستبيان بنسبة ١٠٠ ٪ وتم وضع مجموعة من العبارات المناسبة لكل محور فى الاستبيان مرفق رقم (٤) .
- بناء على اراء الخبراء - فقد تمت الموافقة على محاور واسئلة وعبارات الاستبيان بنسبة (٧٥٪) فاكثر ، لذا فقد تم التوصل الى الصورة النهائية للاستبيان لتكون مكونة من ستة محاور يحتوى كل محور على عبارات كما يتضح من جدول (٢) .
- تم وضع قياس شدة الاستجابة لكل عبارة فى الاستبيان وفقاً لميزان ثنائى ودرجات (٢ ، ١) لإتاحة مساحة للعينة للتعبير عن آرائهم .

٤/٣- المعاملات العلمية لاستمارة الاستبيان الخاصة بدراسة جدوى مراكز اللياقة

البدنية بجمهورية مصر العربية :

اولاً : الصدق : تم حساب صدق الاستبيان بطريقتين:

١- صدق المحتوى :

اعتمد الباحث على صدق المحكمين . وذلك للتعرف على مدى مناسبة المحاور والعبارات ومدى وضوحها ، وارتضى الباحث العبارات التى حصلت على نسبة اتفاق اعلى من ٩٠ ٪ جدول (٢) ، مرفق (٥) .

جدول (٢)

النسبة المئوية لآراء الخبراء في الصورة المبدئية لعبارات دراسة جدوى مشروعات مراكز اللياقة البدنية (ن = ١٠)

م	محاور الاستبيان	عدد العبارات في كل محور	موافق	تعديل	حذف	عدد العبارات بعد التعديل
١	الاهداف العامة لدراسة جدوى المشروعات	٨	٪١٠٠	-	-	٨
٢	الهدف من انشاء المشروع	٤	٪٩٠	-	-	٤
٣	دراسة الجدوى البيئية للمشروع	٦	٪١٠٠	-	-	٦
٤	دراسة الجدوى القانونية للمشروع	٥	٪١٠٠	-	-	٥
٥	دراسة الجدوى التسويقية للمشروع	٧	٪١٠٠	-	-	٧
٦	دراسة الجدوى الفنية للمشروع	٨	٪١٠٠	-	-	٨
	الإجمالي	٣٨	٪١٠٠	-	-	٣٨

يتضح من جدول (٢) انه جاءت استجابات اراء المحكمين من الخبراء لمحاور الاستبيان المقترح لعناصر اجراءات دراسة الجدوى بالموافقة فكانت السبة المئوية بين (٩٠٪) الى (١٠٠٪) لجميع المحاور بدون تعديل او حذف .

الدراسة الاستطلاعية

٣- صدق التكوين الفرضي (الاتساق الداخلي):

للتحقق من صدق الاختبار فقد تم تطبيق استمارة الاستبيان على عينة شملت (٣٠) فرداً تم اختيارهم عشوائياً من خارج عينة البحث في الفترة من ٢٠٢١/١/٧م الى ٢٠٢١/٢/٧م واستهدفت الدراسة

الاستطلاعية التعرف على مدى وضوح ومناسبة صياغة المحاور ومناسبتها لمستوى فهم العينة واجراء المعاملات العلمية ، وقام الباحث بحساب صدق التكوين الفرضي باستخدام طريقة الاتساق الداخلي والتحقق من مدى ارتباط درجات ومحاور الاختبار فيما بينها والدرجة الكلية للاستبيان. وقد اظهرت نتائج الدراسة الاستطلاعية وضوح التعليمات الخاصة بأداة جمع البيانات جدول رقم (٣) .

جدول (٣)

صدق الاتساق الداخلي بين المحاور وبعضها البعض والدرجة الكلية للاستبيان الخاص بدراسة جدوى مركز اللياقة البدنية ن= (٣٠)

م	الابعاد	الاول	الثاني	الثالث	الرابع	مجموع المحاور
١	الاول		***,٣٧٢	***,٥٧٣	**٠,٦٣٧	**٠,٥٦٩
٢	الثاني			**٠,٤٩٨	*٠,٢٦٢	**٠,٦٥٩
٣	الثالث				*٠,٢٥٩	**٠,٥٨٠
٤	الرابع				*٠,٤١٦	**٠,٨١٤
٥	الخامس				*٠,٤١٩	**٠,٧٣٧
٦	السادس					**٠,٦٦٠

* قيمة (ر) الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) = (٠,٢٣٢) ** عند (٠,٠١) = (٠,٣٠٢)

يتضح من جدول (٣) وجود ارتباطات بينية بين محاور الاختبار وبعضها البعض، تراوحت ما بين (٠,٢٥٩) إلى (٠,٨١٤) ؛ وذلك عند مستوى دلالة إحصائية (٠,٠٠٥)، (٠,٠٠١)، مما يدل على وجود اتساق داخلي بين محاور الاختبار.

ثانياً: الثبات

تم حساب معامل الثبات بمعادلة ألفا كرونباخ، وذلك بالتطبيق على مجموعة البحث الاستطلاعية والبالغ عددهم (٣٠) فرداً، وتم حساب معامل الثبات للاختبار كما هو موضح بجدول (٤).

جدول (٤)
ثبات ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان
الخاص بالمقياس المتوازن للأداء
(ن=٣٠)

م	المحاور	معامل الارتباط	سبيرمان	جتمان	الفا كرونباخ
١	المحور الأول	٠,٥٧٤**	٠,٧١٩	٠,٧١٣	٠,٧٤٣
٢	المحور الثاني	٠,٤١٣**	٠,٨١٣	٠,٧١٨	٠,٨١١
٣	المحور الثالث	٠,٦٣٧**	٠,٧٠٨	٠,٨٠٤	٠,٧١٣
٤	المحور الرابع	٠,٣١٨**	٠,٣٩٨	٠,٤٥٦	٠,٣٦٦
٥	المحور الخامس	٠,٥٦٦**	٠,٨٧٧	٠,٦٨٩	٠,٥٩٨
٦	المحور السادس	٠,٦٢٦**	٠,٧١٩	٠,٧٠٩	٠,٧٣٤
	الاختبار ككل	٠,٥١٣**	٠,٧١١	٠,٨١٤	٠,٧٦٣

* قيمة (ر) الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٠٥) = (٠,٢٣٢) ** عند (٠,٠١) = (٠,٣٠٢)

يتضح من جدول (٤) وجود ارتباط ذو دلالة إحصائية وذلك عند مستوى دلالة إحصائية (٠,٠٠٥)، (٠,٠٠١)؛ مما يشير إلى ثبات الاستبيان ومحاوره ؛ حيث بلغ معامل الثبات بطريقة بيرسون (٠,٥١٣) وبطريقة سبيرمان براون (٠,٧١١) ، بينما بلغ بطريقة ألفا كرونباخ (٠,٧٦٣)؛ مما يشير لارتفاع معامل ثبات الاختبار. بعد اجراء المعاملات العلمية ، بلغ إجمالي عبارات استمارة الاستبيان (٣٨) عبارة موزعة على (٦) محاور في الصورة النهائية مرفق رقم (٥) .

الدراسة الاساسية :

بعد الاطمئنان للمعاملات العلمية الخاصة بالصدق والثبات قام الباحث بتطبيق استمارة الاستبيان على عينة البحث في الفترة من ٧ / ٢ / ٢٠٢١م الى ٧ / ٣ / ٢٠٢١م ، وبعد الانتهاء من تطبيق الاستبيان تم جمعة وتنظيمه وتفرغ البيانات لإجراء المعالجات الاحصائية المناسبة .

الاساليب الاحصائية المستخدمة في البحث :

تمت المعاملات العلمية والمعالجات الاحصائية لبيانات البحث باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS ، وقد استخدم الباحث معامل ارتباط بيرسون ، معادلة الفاكرونباخ ، الدرجة التقديرية ، النسبة الترجيحية ، معادلة كاي تربيع .

٣- عرض وتفسير ومناقشة النتائج :

١/٣- : الاهداف العامة لدراسة جدوى المشروع :

جدول (٥)

استجابات عينة البحث في محور الاهداف العامة لدراسة جدوى المشروع ن = (١٦٠)

م	العبارات	موافق		غير موافق		كا	النسبة الترجيحية	الترتيب
		ك	%	ك	%			
١	١	١٥٤	٩٦,٣	٦	٣,٨	١٤,٤٠٠	٦٥,٤١	٢
٢	٢	١٤٤	٩٠,٠	١٦	١٠,٠	١٠٢,٤٠٠	٦٣,٣٣	٣
٣	٣	١٣٤	٨٣,٨	٢٦	١٦,٣	٩٤,٠٦٣	٦١,٢٥	٤
٤	٤	١٢٤	٧٧,٥	٣٦	٢٢,٥	٣٠,٣٥٠	٥٩,١٦	٥
٥	٥	١٤٤	٧١,٣	٤٦	٢٨,٨	٢٨,٩٠٠	٦٩,٥٨	١
٦	٦	١٠٤	٦٥,٠	٥٦	٣٥,٠	١٧,٤٥٠	٥٥,٠٠	٦
٧	٧	٩٤	٥٨,٨	٦٦	٤١,٣	٤,٩٠٠	٥٢,٩١	٧
٨	٨	٨٤	٥٢,٥	٧٦	٤٧,٥	١١,٦٣٨	٥٠,٨٣	٨

قيمة (كا^٢) الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) = (٥,٩٩١)

يتضح من جدول (٥) ان قيمة (كا^٢) جاءت دالة وتراوحت بين (٤,٩٠٠) و (١٠٢,٤٠٠) ، وتراوحت النسبة الترجيحية بين (٦٥,٤١٪) و (٥٠,٨٣٪).

وجاء ترتيب العبارات وفقاً للنسبة الترجيحية لاستجابات عينة البحث هي عبارة رقم (٥) بالمركز الاول وهي "انشاء صرح رياضى تعليمى مرموق يطبق احداث الاساليب والتقنيات الحديثة مما يساهم في تنمية المجتمع المحلى والإقليمى" بنسبة (٦٩,٥٨٪) ، وعبارة رقم (١) بالمركز الثانى وهي "المساهمة في منظومة الرياضة المصرية بمزيد من التنوع والتنافس والجودة" بنسبة (٦٥,٤١٪) ، وعبارة رقم (٢) بالمركز الثالث وهي "اتاحة فرصة التدريب الذاتى عن طريق توفير اجهزة رياضية حديثة ومكان صحى مناسب مما يتيح للمتدرب / المتدربة التدريب الذاتى دون ضياع الوقت" بنسبة (٦٣,٣٣٪) ، وعبارة رقم (٣) بالمركز الرابع وهي "توفير عماله مدربة و اخصائيين فيتنيس وتخسيس لمواكبة التطور في هذا المجال" بنسبة (٦١,٢٥٪) ، وعبارة رقم (٤) بالمركز الخامس وهي "تحقيق متطلبات جميع المتدربين واشباع احتياجاتهم التدريبية في مجال بناء الاجسام" بنسبة (٥٩,١٦٪) ، وعبارة رقم (٦) بالمركز السادس وهي " المساهمة الفعالة في تنمية موارد الدولة الاقتصادية من خلال جذب المزيد من التدفقات

النقدية المتولدة من زيادة الدخل القومي في قطاع الرياضة" بنسبة (٥٥,٠٠٪) ، وعبرة رقم (٧) بالمركز السابع وهى " قياس مدى الربحية بالنسبة لأصحاب المشروع والعائد الصافى على الاستثمار" بنسبة (٥٢,٩١٪) ، واخيرا عبارة رقم (٨) بالمركز الثامن وهى " ان يكون العائد الصافى للمشروع زائد او يساوى على الاقل لتكلفة راس المال او لتكلفة التمويل ومدى كفاءة الارباح المتوقعة لتغطية تكاليف التشغيل وكذلك مواجهة احتمالات المخاطرة في المستقبل" بنسبة (٥٠,٨٣٪) .

٣/٣- دراسة الجدوى المبدئية للمشروع

١/٣/٣- البيانات الاساسية للمشروع :

اسم المشروع : صالة العاب رياضية (جيم)

نشاط المشروع : جيم متكامل

٢/٢/٣- الهدف من انشاء المشروع :

جدول (٦)

استجابات عينة البحث في محور الهدف من انشاء المشروع ن = (١٦٠)

م	العبارات	موافق		غير موافق		٢كا	النسبة الترجيحية	الترتيب
		ك	%	ك	%			
١	٩	١٥٠	٩٣,٨	١٠	٦,٣	٤٠,٠٠	٦٤,٥٨	١
٢	١٠	١٤٠	٨٧,٥	٢٠	١٢,٥	٩٠,٠٠	٦٢,٥	٢
٣	١١	١٢٨	٨٠,٠	٣٢	٢٠,٠	٥٧,٦٠	٦٠,٠٠	٣
٤	١٢	١٢٠	٧٥,٠	٤٠	٢٥,٠	٣٧,٥٨٨	٥٨,٣٣	٤

قيمة (كا) الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) = (٥,٩٩١)

يتضح من جدول (٦) ان قيمة (٢كا) جاءت دالة وتراوحت بين (٤٠,٠٠) و (٥٧,٣٣) ، وتراوحت النسبة الترجيحية بين (٥٨,٣٣٪) و (٦٤,٥٨٪).

وجاء ترتيب العبارات وفقاً للنسبة الترجيحية لاستجابات عينة البحث هى عبارة رقم (٩) بالمركز الاول وهى " بناء اجسام رياضية وتنمية القدرات الجسدية ورفع مستوى اللياقة البدنية" بنسبة (٦٤,٥٨٪) ، وعبرة رقم (١٠) بالمركز الثانى وهى "تحقيق متطلبات الاعضاء الراغبين بتخفيض الوزن ورفع مستوى اللياقة البدنية" بنسبة (٦٢,٥٪) ، وعبرة رقم (١١) بالمركز الثالث وهى "مصدر دخل جيد" بنسبة (٦٠,٠٠٪) ، وعبرة رقم (١٢) بالمركز الرابع وهى "الوصول للجسم المثالى" بنسبة (٥٨,٣٣٪).

٣/٣/٣- المقومات المادية والفنية للمشروع :

قام الباحث بعدة مقابلات شخصية مع اصحاب المشاريع ومديرين المراكز والمتخصصين بهدف التعرف على مدى توافر المدربين المحترفين (وبحكم عمل الباحث) ومدى توافر العمالة الفنية والمادية وكذلك مصادر الطاقة والقوى المحركة لتلك المشروعات والمرافق الاساسية والبنية التحتية للمكان المقترح للمشروع والخدمات المتوقع تقديمها والعملاء المستهدفون وكانت النتيجة كالتالى :

مركز النشاط : دمياط الجديدة - محافظة دمياط - ج.م.ع .

- ١- التجهيزات والمعدات والآلات : طبقا لما هو وارد بالدراسة .
- ٢- المدربين المحترفين : تتوافر البيئة المحيطة بالمشروع .
- ٣- العمالة الفنية والمادية : متوافرة في البيئة المحلية .
- ٤- الطاقة والقوى المحركة : تتوافر مصادر الطاقة المختلفة اللازمة لخدمة مثل تلك المشروعات بالمنطقة .
- ٥- المرافق الاساسية والبنية التحتية : تتوافر كافة المرافق من مصادر مياه وصرف صحي وكهرباء واماكن التخلص من النفايات في نطاق المشروع .

٤/٣/٣ - الخدمات المقترحة :

اقامة مشروع يقوم على تقديم الخدمات الرياضية وتمثل في الاتي :

- بادی بیلدنچ .
- فیتنس .
- Spa

٥/٢/٣ - العملاء المستهدفون :

هم فئة الشباب (ذكور - اناث) من المقيمين بمدينة دمياط الجديدة كالتالى :

- فئة عمرية من ١٥ الى ٢٥ سنة .
- فئة عمرية من ٢٦ الى ٣٠ سنة .
- فئة عمرية من ٣١ الى ٤٠ سنة .
- فئة عمرية من ٤١ الى ٥٠ سنة .
- الطلبة الوافدين للدراسة بالجامعة والمصطافين .

٦/٢/٣ - مدى الحاجة الى اقامة المشروع :

يقدم المشروع نموذجا لصالة الالعاب الرياضية المتخصصة ذات الجودة العالية في بناء الجسم والحفاظ على الوزن بطرق علمية وباستخدام احدث الاجهزة الرياضية تساهم في توفير خدمة متميزة لجميع الفئات العمرية من سن ١٥ الى ٥٠ سنة ذكور واناث في مدينة دمياط الجديدة .

٧/٢/٣ - الشكل القانوني للمشروع :

يفضل ان يكون الشكل القانوني للمشروع شركة مساهمه ، وذلك حتى يتمتع بحوافز وضمانات الاستثمار في مصر .

٨/٢/٣ - القوانين الخاضع لها المشروع :

قام الباحث بالاطلاع وتحليل القوانين المتعلقة بإنشاء مشروع مركز اللياقة البدنية والاجراءات القانونية الواجب اتباعها قبل واثناء وبعد انشاء المشروع وكان بياناها كالتالى :

- قانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م
- قرار وزير الشباب والرياضة رقم ١١٢٤ لسنة ٢٠١٧م بشأن لائحة قواعد منح تراخيص شركات الخدمات الرياضية .
- قانون ٧٧ لسنة ١٩٧٥م لتنظيم المنشآت الرياضية .

- قرار وزير الرياضة رقم ٤٠٠ لسنة ٢٠٠٤م بشأن تفويض اتحاد كمال الاجسام في منح التراخيص للصالات الرياضية ومتابعتها .
- قانون تنظيم العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣م .
- قانون ضمانات وجوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧م .
- قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤م .
- قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥م .

٣/٣ - دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع :

دراسة الجدوى التفصيلية هي مجموعة دراسات متكاملة ونهائية وتتعلق بإثبات الجدوى والصلاحية للمشروع من جوانبه المختلفة ، ومع مزيد من التفاصيل التي تساعد على تنفيذ المشروع ، وخاصة ان مؤشرات دراسة الجدوى المبدئية اشارت الى امكانية نجاح هذا المشروع في تحقيق الاهداف المبتغاة منه .

ومن هذا المنطلق كان من الضروري في ظل تشجيع الدولة لإقامة مثل هذه المشروعات والمضى قدما نحو الاستثمار الهادف اتاحت لمن لديه الخبرة والكفاءة للتقدم الى انشاء تلك المشروعات شريطة ان يتقدم بدراسة جدوى عن المشروع المقترح يشتمل على بيانات عن احتياجات السوق والقطاعات الانتاجية والخدمية في البيئة المحيطة بالمشروع ، وكذلك البيئة الخارجية الى جانب تحديد التصور التنظيمي (اداريا وفنيا) للمشروع ، بالإضافة الى الدراسة المالية والامكانات المادية .

لهذا كله فان دراسة الجدوى التفصيلية سوف تتناول فيما يلي عدة دراسات تعد من

الاهمية لاستكمال منظومة جدوى تلك المشروعات وهي تتمثل في الاتي :-

- دراسة الجدوى البيئية للمشروع .
- دراسة الجدوى القانونية للمشروع .
- دراسة الجدوى التسويقية للمشروع .
- دراسة الجدوى الفنية للمشروع .
- دراسة الجدوى التجارية للمشروع .
- التقرير النهائي .

١/٣/٣ - دراسة الجدوى البيئية :

تهدف هذه الدراسة الى التأكد من عدم وجود عوائق بيئية تحول دون قيام المشروع او استمراره او نجاحه في تحقيق اهدافه كالتالي :

جدول (٧)

استجابات عينة البحث في محور دراسة الجدوى البيئية للمشروع ن = (١٦٠)

م	العبارات	موافق		غير موافق		نكا	النسبة الترجيحية	الترتيب
		ك	%	ك	%			
١	١٣	١٥٠	٩٣,٨	١٠	٦,٣	٤٠,٠٠٠	٦٤,٥٨	١
٢	١٤	١٤٠	٨٧,٥	٢٠	١٢,٥	١١,٦٣٨	٦٢,٥	٢
٣	١٥	١٣٠	٨١,٣	٣٠	١٨,٨	٦٢,٥٠٠	٦٠,٤١	٣
٤	١٦	١٢٠	٧٥,٠	٤٠	٢٥,٠	٣٧,٥٨٨	٥٨,٣٣	٤
٥	١٧	١١٠	٦٨,٨	٥٠	٣١,٣	١٠,٠٠٠	٥٦,٢٥	٥
٦	١٨	١٠٠	٦٢,٥	٦٠	٣٧,٥	١١,٣٣٧	٥٤,١٦	٦

قيمة (كا) الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) = (٠,٩٩١)

يتضح من جدول (٧) ان قيمة (٢١) جاءت دالة وتراوح بين (١٠,٠٠٠) و (٦٢,٥٠٠) ، وتراوح النسبة الترجيحية بين (٥٤,١٦٪) و (٦٤,٥٨٪).

وجاء ترتيب العبارات وفقاً للنسبة الترجيحية لاستجابات عينة البحث هي عبارة رقم (١٣) بالمركز الاول وهي " نشاط المشروع مسموح الاستثمار به من قبل السلطات المختصة بالدولة" بنسبة (٦٤,٥٨٪) ، وعبارة رقم (١٤) بالمركز الثاني وهي "لا يوجد تدخلات حكومية من قبل السلطات المصرية في تحديد الاسعار او نسب الربح" بنسبة (٦٢,٥٪) ، وعبارة رقم (١٥) بالمركز الثالث وهي "يوجد نظم واجراءات لجهات التحكيم وفض المنازعات التجارية والمالية بين المستثمرين والحكومة" بنسبة (٦٠,٤١٪) ، وعبارة رقم (١٦) بالمركز الرابع وهي "متوافر في بيئة المشروع مؤسسات واجراءات الشهر العقاري من الجهات التي لها حق اصدار قرارات من شأنها التأثير على المشروع" بنسبة (٥٨,٣٣٪) ، وعبارة رقم (١٧) بالمركز الخامس وهي "يوجد العديد من الاجهزة والمسئولة عن رقابة أنشطة المشروع ويتم التعامل مع تلك الاجهزة بطريقة سهلة وغير متشددة وغير معرقة للنشاط" بنسبة (٥٦,٢٥٪) ، وعبارة رقم (١٨) بالمركز السادس وهي "يتم التعامل مع الاجهزة المسئولة عن رقابة أنشطة المشروع بطريقة سهلة وغير متشددة وغير معرقة للنشاط" بنسبة (٥٤,١٦٪) .

ومن خلال تحليل القوانين واللوائح والخاصة بالبيئة لوحظ انه وضع القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤م الخاص بالبيئة والمعدل بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥م ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٣٨) لسنة ١٩٩٥م يعطى توجيهات جديدة في سياسة البيئة المصرية وهي تتمثل في الاخذ بالوسائل الاقتصادية لحماية البيئة ومن ملامح تلك التوجيهات انه اعطى حوافز لمن لا يقوم بتلويث البيئة ، كذلك كان من اهم اهداف هذا القانون تدعيم سلطات جهاز البيئة للمشروعات وفي اطار ان تضع كل وزارة الاشتراطات الخاصة والفنية المتعلقة بمخرجات تلك المشروعات .

ويرى الباحث ان المشروعات على كافة انواعها تؤثر وتتأثر بالبيئة بنسب تختلف من مشروع لآخر حسب نوعية النشاط الذي يقوم به ، لذلك برزت الحاجة لإعادة النظر في القضايا البيئية التي تؤثر او تتأثر بها المشروعات الاستثمارية بمختلف انواعها .

وتتباين الضغوط البيئية بشكل واسع من دولة الى اخرى وبين قطاعات الاعمال المختلفة ويمكن القول بان الضغوط البيئية تجبر كثيراً من المشروعات للبحث عن طرق جديدة للتعامل مع التأثيرات البيئية .

ومما لا شك فيه ان أي مشروع لا يمكن ان ينشأ من فراغ ، بل ينشأ في بيئة يعتمد على مدخلاته منه ويصدر اليها مخرجاته ، ويتأثر بها ويؤثر فيها وقبل المشروع في اقالمه لابد من ان يكون هناك قبول من البيئة له وهذا القبول قد يكون بشروط ويجب على المشروع ان يستوفيها ، ومعرفة القيود

والعقبات والمخاطر الموجودة في البيئة او تلك التي يمكن ان تحدث مستقبلا وتؤثر سلبا على المشروع ، وهل يمكن التغلب عليها او التقليل من تأثيرها والى أي حد ، وكذلك دراسة سوق المال والاستثمار في البيئة والوقوف على ضمانات وحوافز الاستثمار وقيوده ، ودراسة المتطلبات القانونية والتنظيمية التي يجب على المشروع استيفاؤها وما يترتب عليها من تكاليف والتزامات او قيود واعباء .

ولتحقيق الاهداف السابقة سوف نقوم بالدراسة والتحليل للبيئة التي يعمل فيها المشروع لبيان مدى توافق وملائمة المشروع للعمل في تلك البيئة من عدمه وذلك تفاديا للاثار السلبية للأنشطة الاقتصادية على البيئة وكانت النتائج كالتالى :

اولا : مدى اتفاق المشروع مع الشروط والمعايير البيئية طبقا لقوانين البيئة في جمهورية مصر العربية :-

أ- يتفق المشروع مع قوانين وتشريعات البيئة في جمهورية مصر العربية والسالف ذكرها ويتوافق مع المواد ارقام (٢٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٧١) من القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤م والمعدل بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ .

ب- كما يتفق مع قرار وزير الصحة في جمهورية مصر العربية رقم (٤٦٣) لسنة ٢٠١٤م .

ج- كما يتفق مع المعايير الواردة باللائحة التنفيذية للقانون والصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء برقم (٣٣٨) لسنة ١٩٩٥م والمستبدلة بالقرار الوزارى رقم (٧٤١) لسنة ٢٠٠٥م وخاصة الواردة بالملاحق المكون لها هذا القرار والمتمثلة في :-

- ملحق ٢ : المتعلق بالمنشآت الخاضعة لأحكام تقييم الاثر البيئى .
- ملحق ٣ : المتعلق بإمسك سجل تأثير نشاط المنشأة على البيئة .
- ملحق ٥ : والذى يحدد الحدود القصوى لملوثات الهواء الخارجى (ميكروجرام المتر المكعب) .
- ملحق ٦ : والذى يحدد الحدود المسموح بها لملوثات الهواء في الانبعاثات من المصادر المختلفة
- ملحق ٧ : والذى يحدد الحدود المسموح بها لشدة الصوت ومدة التعرض الامن له .
- ملحق ٩ : والذى يحدد الحد الاقصى والحد الأدنى لكل من درجتى الحرارة والرطوبة ومدة التعرض لهما ووسائل الوقاية منهما .
- د- لا توجد أي مشاكل بيئية من مخرجات هذا المشروع ، كما يوجد وسائل امنة للتخلص من أي مخلفات للمشروع ، وبالمطبع فان تلك الوسائل متوافرة في هذا المشروع وستوضح تلك الوسائل عندما نتناول الامكانيات المادية للمشروع بالتفصيل .

ثانيا : دراسة عوائق الاستثمار في البيئة :

ويقصد بها دراسة كافة العوائق او الموانع التى تؤثر سلبيا على الاستثمارات في البيئة التى يقام فيها المشروع المقترح وتشتمل على ما يلى :-

أ- دراسة العوائق التى تواجه المشروعات المشابهة :-

وبالتطبيق العملى لهذا العامل على بيئة المشروع في جمهورية مصر العربية فنجد ان بيئة المشروع تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار ولا يوجد اية موانع من شأنها ان ينفر المشروع من العمل فيها .

ب- دراسة الأنشطة التي يمنع الاستثمار فيها :
تبين لنا من الدراسة ان نشاط المشروع مسموح الاستثمار به من قبل السلطات المختصة بالدولة .

ج- دراسة سياسة التدخل الحكومى في تحديد الاسعار ونسب الارباح :
بدراسة سوق الاستثمار المصرى تأكد لنا انه لا يوجد تدخلات حكومية من قبل السلطات المصرية في تحديد الاسعار او نسب الربح ، حيث يتسم السوق المصرى بميزة السوق المفتوح حيث يقوم كل مشروع بتحديد اسعاره وارباحه حسب متطلبات قاعدة العرض والطلب ، نظرا لوجود فجوة تسويقية بين العرض والطلب .

د- اجراءات التقاضى والتحكيم لحل المنازعات في البيئة :
في حالة وجود أي نزاع قضائي لا قدر الله قد ينشأ للمشروع بخصوص البيئة فان اجراءات التقاضى واضحة وغير معقدة ، كما انه يوجد نظم واجراءات لجهات التحكيم وفض المنازعات التجارية والمالية بين المستثمرين والحكومة مثل لجان التحكيم والطعن الضريبي وفض المنازعات وكذلك في نظم الجمارك ، وكذلك متوافر في بيئة المشروع مؤسسات واجراءات الشهر العقاري وغيرها من الجهات التي لها حق اصدار قرارات من شأنها التأثير على المشروع .

هـ- التعرف على الاجهزة الموجودة في المجتمع والمسئولة عن رقابة أنشطة المشروع :
يوجد العديد من الاجهزة مثل نقابة المهن الرياضية وهيئة سوق المال ، ويتم التعامل مع تلك الاجهزة بطريقة سهلة وغير متشدة وغير معرقله للنشاط .

ثالثا : النتائج :

اوضحت الدراسة البيئية للمشروع انه لا توجد عوائق بيئية سواء من المشروع للبيئة او من البيئة للمشروع من شأنها الاخلال بالتوازن البيئي للمشروع . ولا توجد عوائق بيئية تمنع من اقامة المشروع وكما اظهرت تلك الدراسة ان العلاقة ايجابية وفى صالح المشروع .

٢/٣/٣- دراسة الجدوى القانونية للمشروع :

تهدف هذه الدراسة الى التأكد من عدم وجود عوائق قانونية او ادارية تحول دون قيام المشروع او استمراره او نجاحه في تحقيق اهدافه وتهتم هذه الدراسة بما يلي :

- ١- دراسة القوانين ذات الصلة بالمشروع مثل قوانين الاستثمار ، والشركات وغيرها .
- ٢- اختيار الشكل القانونى المناسب للمشروع وتحديد الوثائق القانونية اللازمة للمشروع .

جدول (٨)

استجابات عينة البحث في محور دراسة الجدوى القانونية للمشروع ن = (١٦٠)

م	العبارات	موافق		غير موافق		نكا	النسبة الترجيحية	الترتيب
		ك	%	ك	%			
١	١٩	١٥٠	٩٣.٨	١٠	٦.٣	١٢٢.٥٠٠	٦٤.٥٨	١
٢	٢٠	١٤٠	٨٧.٥	٢٠	١٢.٥	٤٠.٠٠٠	٦٢.٥	٢
٣	٢١	١٣٠	٨١.٣	٣٠	١٨.٨	٨.٤٨٨	٦٠.٤١	٣
٤	٢٢	١٢٠	٧٥.٠	٤٠	٢٥.٠	١٣.٥٨٧	٥٨.٣٣	٤
٥	٢٣	١١٠	٦٨.٨	٥٠	٣١.٣	٢٢.٥٠٠	٥٦.٢٥	٥

قيمة (كا) الجدولية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) = (٥.٩٩١)

يتضح من جدول (٨) ان قيمة (٢١) جاءت دالة وتراوحت بين (٨,٤٨٨) و (١٢٢,٥٠٠) ، وتراوحت النسبة الترجيحية بين (٥٦,٢٥٪) و (٦٤,٥٨٪).

وجاء ترتيب العبارات وفقاً للنسبة الترجيحية لاستجابات عينة البحث هي عبارة رقم (١٩) بالمركز الاول وهي "ان يكون الشكل القانوني للمشروع شركة مساهمه مصرية" بنسبة (٦٤,٥٨٪) ، وعبارة رقم (٢٠) بالمركز الثاني وهي "يجب الالتزام بقواعد الحماية المدنية والامن الصناعي" بنسبة (٦٢,٥٪) ، وعبارة رقم (٢١) بالمركز الثالث وهي "تحديد اللائحة الداخلية للمشروع والممثلة فى النظام الاساسي للعمل والالتزام بقوانين العمل والخاصة بالأجور والمرتبات والتأمينات وعدد ساعات العمل ، ونظام الجزاءات والحوافز والتأمين الصحى واصابات العمل والنظام الإداري والفنى" بنسبة (٦٠,٤١٪) ، وعبارة رقم (٢٢) بالمركز الرابع وهي "فحص المترددين على الجيم قبل الانتظام فى النشاط للتأكد من خلوهم من الامراض" بنسبة (٥٨,٣٣٪) ، وعبارة رقم (٢٣) بالمركز الخامس وهي "تدوين بطاقة صحية لكل متدرب لهذا الغرض ويجب ان تتضمن التاريخ المرضى السابق لأى متدرب" بنسبة (٥٦,٢٥٪) .

ويرى الباحث ان دراسة الجدوى القانونية للمشروع تشير الى مجموعة الدراسات التى تساعد على اعداد القيام بالمشروع بعد القيام بالدراسة القانونية التى تنظم قيام مثل هذه المشروعات وتقديم التقرير الى الجهات المسئولة لاستخراج تراخيص المزاولة .

وحتى يمكن للمشروع ان ينشا وينمو ويستمر ويتطور ؛ فلا بد ان يستوفى الشروط القانونية والتنظيمية التى فى ظلها يتم مزاولة النشاط ، وكذلك لابد من دراسة القيود والالتزامات المفروضة عليه ولذلك :-

١- تم تحديد القواعد العامة والملزمة لمزاولة النشاط الاستثمارى للمشروع وفقاً للقوانين ارقام (٢١) لسنة ١٩٩٥م بشأن تنظيم المنشآت الصناعية ، ورقم (٥٥) لسنة ١٩٩٧م بشأن اقامة وادارة الآلات البحرية والمراجل البخارية ، ورقم (٨) لسنة ١٩٩٧م بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار ، ورقم (٤) لسنة ١٩٩٤م بشأن البيئة ، ورقم (٥٩) لسنة ١٩٧٩م الخاص بإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة .

حيث اوضحت القوانين السابقة ما على المشروع وما له حيث اوضح قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الضمانات التى تقدمها الحكومة المصرية لأية استثمارات تقام على اراضيها ، حيث اشتمل القانون على الضمانات التى تكفل حماية المال المستثمر من أي اعتداء عن طريق تأمين الشركات والمنشآت او الاستيلاء او التحفظ على اموالها او تجميدها او مصادرتها او فرض الحراسة عليها ، كما تعامل القانون مع المجالات التى سيقدر لها حوافز وافر القانون المزايا الضريبية التى تعطى للمشروع .

٢- يخضع المشروع لقانون ٧٧ لسنة ١٩٧٥ لتنظيم المنشآت الرياضية .

٣- كما يجب الالتزام بالقرار الوزارى ٤٠٠ لسنة ٢٠٠٤ بشأن تفويض اتحاد كمال الاجسام فى منح التراخيص للصالات الرياضية ومتابعتها .

- ٤- يجب الالتزام بنصوص القانون رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٩ الخاص بإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة من حيث الالتزام بالشروط المناخية والبيئية والنظم المحيطة بالمشروع
- ٥- كما يجب الالتزام بنصوص القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ بشأن تنظيم العمل المصرى حيث يعتبر هذا القانون هو القانون الذى يحكم علاقات العمل وكذلك مراعاة اتفاقية العمل الجماعى .
- ٦- كما اسلفنا الذكر انه لم يتم استيفاء الشكل القانونى للمشروع ولكن نقترح ان يكون الشكل القانونى للمشروع شركة مساهمه مصرية ، حتى يمكن ان يتمتع المشروع بضمانات وحوافز الاستثمار والتي من شأنها التأثير على جدوى المشروع بشكل إيجابي
- ٧- يجب الالتزام بقواعد الحماية المدنية والامن الصناعى ومراعاة الشروط والاحتياجات التى تنص عليها نظم الحماية المدنية والامن الصناعى .
- ٨- يتم تحديد شعار المشروع logo ، والرمز Symbol ، والكلمة Words ، وهى من الممتلكات الخاصة بالمشروع ، ولا يجوز للغير استخدامها .
- ٩- يجب تحديد اللائحة الداخلية للمشروع والممثلة فى النظام الأساسى للعمل والالتزام بقوانين العمل والخاصة بالأجور والمرتبات والتأمينات وعدد ساعات العمل ، ونظام الجزاءات والحوافز والتأمين الصحى واصابات العمل والنظام الإدارى والفنى ، وتصميم هياكل العمل والنظم الخاصة بالمشروع واللازمة لسير العمل وتنظيم عمليات التشغيل والاعمال الادارية والمالية والاقتصادية وكيفية زيادة راس المال او الاندماج فى المشروعات الاخرى والتصفية .

اولا : التراخيص القانونية للمشروع :

- المستندات المطلوبة :

- المستندات المطلوب تقديمها للعرض على اللجنة الدائمة عند تسجيل وترخيص صالات الالعاب البدنية والرياضية (جيم) والاندية الصحية تطبيقا لقرار وزير الصحة والسكان ووزير الشباب والرياضة رقم (٤٦٣) لسنة ٢٠١٤م :
- شهادة تسجيل الاندية الصحية وصالات الالعاب البدنية والرياضية (جيم) بالإدارة المركزية للطب الرياضى التابعة لوزارة الشباب .
 - صورة من موافقة نقابة المهن الرياضية (الاسواق الحرة - ش جامعة الدول العربية - عمارة رقم ١٠٦ شقة ١٥ الدور ١٢) .
 - صورة من عقد ملكية المنشأة او عقد ايجار موثق فى الشهر العقارى او مثبت التاريخ .
 - رسم هندسى موضح به توزيع وتقسيم وحدات النادى الداخلية بالتفصيل .
 - عقد المدير الفنى (طبيب بشرى) + صورة البطاقة + صورة ترخيص مزاوله المهنة .
 - عقد مدرب تربية رياضية (يشترط ان يكون من خريجى كليات التربية الرياضية وعضو بنقابة المهن الرياضية) + صورة شهادة التخرج + كارنية النقابة + صورة بطاقة مع وجود شهادات تدريبية ورسمية معتمدة من جهات متخصصة .
 - التجهيزات الواجب توافرها (عجلة ثابتة - جهاز سير متحرك - جهاز صعود مرتفعات - حمام ساونا - حمام بخار - جاكوزى - جهاز جيم لفرد واحد - ترابيزة تدليك رياضى - غرفة كشف مجهزة لطبيب) .
 - بالنسبة لصالات الجيم جميع الاجهزة السابقة ماعدا (الساونا - البخار - الجاكوزى) .

- يشترط للعمل بالأندية الصحية ان يكون العامل مصرى الجنسية ويسمح بتشغيل الاجانب بالنسب المحددة في قانون العمل بشرط اعتماد مؤهلاتهم بوسطة لجنة متخصصة في مجال احدى المهن الطبية او المساعدة لها بوزارة الصحة .
- ايه مخالفة لأحكام هذا القرار من قبل المنشأة (النادى او صالات اللعاب الرياضية) تعرضها للغلق الإداري .
- اقرار من المدير الفنى بالالتزام بكافة احكام وزير الصحة والسكان ووزير الشباب والرياضة والحماية المدنية والامن الصناعى ومراعاة الشروط والاحتياجات التى تنص عليها نظم الحماية المدنية والامن الصناعى .
- اقرار من المدير الفنى بالالتزام بالاتي :-
 - عدم التعامل مع المصابين .
 - عدم تداول او حيازة او بيع العقاقير البنائية او المنشطات للعضلات او الاغذية الكيميائية والمواد المحظورة طبقا للكود الدولى لمكافحة المنشطات الصادر من الوكالة الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة .
 - عدم استعمال اجهزة تنبيه للعضلات بغرض زيادة حجمها .
 - عدم تواجد أي من اجهزة العلاج الطبيعى عدا الاجهزة السابق ذكرها .
 - عدم القيام بخدمات التجميل والعناية بالبشرة والشعر .
 - الالتزام بتحديد مواعيد خاصة للسيدات واخرى للرجال وان يكون مقدم الخدمة من نفس جنس متلقى الخدمة بالنسبة للأندية الصحية .

ثانيا : الاجراءات المتبعة للحصول على الترخيص :

- الاجراءات المتبعة لترخيص صالات الالعاب البدنية والرياضية (جيم) والاندية الصحية تطبيقا لقرار وزير الصحة والسكان ووزير الشباب والرياضة رقم (٤٦٣) لسنة ٢٠١٤م :
- ١- توجه المدير الفنى او من ينوب عنه رسميا لنقابة المهن الرياضية للحصول على موافقة النقابة .
 - ٢- التوجه بعد ذلك بالموافقة سالفه الذكر للإدارة المركزية للطب الرياضى التابعة لوزارة الشباب والرياضة للحصول على شهادة التسجيل .
 - ٣- التوجه الى ادارة العلاج الحر بمديرية الشؤون الصحية التابع لها النادى الصحى او صالة الالعاب البدنية والرياضية وتقديم المستندات السابق ذكرها .
 - ٤- بعد استيفاء كافة المستندات يتم معاينة النادى الصحى او صالة الالعاب البدنية والرياضية من قبل ادارة العلاج الحر بالمديرية وعمل محضر معاينة بالرأى الفنى موضحا به اسم المسئول الطبى (طبيب بشرى) .
 - ٥- يتم ارسال محضر المعاينة الصادر من مديرية الشؤون الصحية + صورة موافقة نقابة المهنة الرياضية + شهادة تسجيل ادارة الطب الرياضى مع مندوب عن النادى الصحى او صالة الجيم بتقويض من المدير الفنى مختوم بختم المنشأة او بتوكيل رسمى الى الادارة المركزية للمؤسسات العلاجية غير الحكومية والترخيص .
 - ٦- في حالة - استيفاء - المستندات بالبند السابق وسداد قيمة مقابل الخدمة يتم منح مستخرج من السجل الخاص بالأندية الصحية او السجل الخاص بصالات الجيم من الادارة المركزية للمؤسسات العلاجية غير الحكومية والترخيص بالتوصية بإصدار الترخيص .

ثالثا : المحظورات التى تؤدى الى الغاء الترخيص :-

يجب على الادارة مراعاة المحظورات الاتية :

- ١- عدم التعامل مع المصابين او المرضى .
 - ٢- عدم استعمال العقاقير البنائية او المنشطة للعضلات او الاغذية الكيميائية .
 - ٣- عدم استعمال اجهزة تنبيه العضلات بغرض زيادة حجمها .
 - ٤- عدم تواجد أي اجهزة للعلاج الطبيعي عدا الاجهزة السابق ذكرها .
 - ٥- عدم القيام بخدمات التجميل والعناية بالبشرة والشعر .
- كما يجب على الادارة تحديد مواعيد خاصة بالسيدات واخرى للرجال على ان يكون مقدم الخدمة من نفس جنس متلقى الخدمة .

يجب على الادارة مراعاة التوصيات الاتية :

- فحص المترددين على الجيم قبل الانتظام في النشاط للتأكد من خلوهم من الامراض والاصابات التي تعوقهم عن استخدام الاجهزة الموجودة .
- تدوين بطاقة صحية لكل متدرب لهذا الغرض ويجب ان تتضمن التاريخ المرضى السابق لأي متدرب (ضغط - سكر - حالات القلب - النبض - الوزن - الحالة العامة - مدى اللياقة البدنية - حالة الكلى - امراض الكبد ..) .
- اسعاف اية حالة طارئة للمترددين على الجيم .

رابعا : النتائج :

اوضحت الدراسة القانونية للمشروع :

انه لا توجد عوائق قانونية سواء من المشروع و من الهيئات والوزارات المشرفة على المشروع من شأنها ان تؤدى الى توقف المشروع من الناحية القانونية .

٣/٣/٣ - دراسة الجدوى التسويقية :-

وتهدف الدراسة الى التأكد من وجود سوق لخدمات المشروع من عدمه ومدى استمرارية الطلب على خدمات المشروع فى المستقبل .

جدول (٩)

استجابات عينة البحث في محور دراسة الجدوى التسويقية للمشروع ن = (١٦٠)

م	العبارات	موافق		غير موافق		٢كا	النسبة الترجيحية	الترتيب
		ك	%	ك	%			
١	٢٤	١٥٤	٦٩,٣	٦	٣,٨	١٤,٤٠٠	٦٥,٤١	١
٢	٢٥	١٤٤	٩٠,٠	١٦	١٠,٠	١٠٢,٤٠٠	٦٣,٣٣	٢
٣	٢٦	١٣٤	٨٣,٨	٢٦	١٦,٣	٧٢,٩٠٠	٦١,٢٥	٣
٤	٢٧	١٢٤	٧٧,٥	٣٦	٢٢,٥	٨٠,٣٨	٥٩,١٦	٤
٥	٢٨	١١٤	٧١,٣	٤٦	٢٨,٨	١٠,٩٦٢	٥٧,٠٨	٥
٦	٢٩	١٠٤	٦٥,٠	٥٦	٣٥,٠	٥٠,٤١٢	٥٥,٠٠	٦
٧	٣٠	٩٤	٥٨,٨	٦٦	٤١,٣	٤,٩٠٠	٥٢,٩١	٧

قيمة (٢كا) الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) = (٥,٩٩١)

يتضح من جدول (٩) ان قيمة (٢كا) جاءت دالة وتراوحت بين (٤,٩٠٠) و (١٠٢,٤٠٠) ، وتراوحت النسبة الترجيحية بين (٥٢,٩١%) و (٦٥,٤١%).

وجاء ترتيب العبارات وفقاً للنسبة الترتيبية لاستجابات عينة البحث هي عبارة رقم (٢٤) بالمركز الاول وهي "تهدف الدراسة الى التأكد من وجود سوق لخدمات المشروع من عدمه ومدى استمرارية الطلب على خدمات المشروع في المستقبل" بنسبة (٦٥,٤١٪) ، وعبارة رقم (٢٥) بالمركز الثاني وهي "تهدف هذه الدراسة الى التأكد من وجود طلب كاف او سوق للمنتج او الخدمة المراد تقديمها لتحديد حجم الطلب عليها" بنسبة (٦٣,٣٣٪) ، وعبارة رقم (٢٦) بالمركز الثالث وهي "يتم تحديد الموقف التنافسي للمشروع من خلال الاعلان في مواقع التواصل الاجتماعي والاتصال المباشر بأصدقاء عملاء المركز" بنسبة (٦١,٢٥٪) ، وعبارة رقم (٢٧) بالمركز الرابع وهي "يتم تحديد علاقة المنتج بالسوق من خلال تخفيض رسوم الاشتراك في المركز خلال الاشهر الاولى من الافتتاح" بنسبة (٥٩,١٦٪) ، وعبارة رقم (٢٨) بالمركز الخامس وهي "يتم الرقابة على العمالة وزيادة الانتاجية لخفض التكلفة في الاشهر الاولى للمشروع" بنسبة (٥٧,٠٨٪) ، وعبارة رقم (٢٩) بالمركز السادس وهي "المساحة الخاصة بكل متدرب ٣*٢ متر تقريبا ٦ متر مربع" بنسبة (٥٥,٠٠٪) ، واخيرا عبارة رقم (٣٠) بالمركز السابع والاخير وهي "كل متدرب يستغرق متوسط ١,٥ ساعة تدريبية" بنسبة (٥٢,٩١٪) .

ويلزم التعرف على السوق الذي سوف يباع فيه المنتج وهل هو سوق تحكمه المنافسة ؟ ام ان المنتج محتكر لإنتاج هذه السلعة او الخدمة ؟ وما هي درجة تدخل الدولة فيما يتعلق بسعر المنتج ؟ وهل المنتج يتم انتاجه لأول مره وليس له منافس ام انه يشابه منتجات موجوده بالفعل في السوق ؟ وهل المنتج له منافس اجنبى ام ان السوق المحلى خالى من المنافسة الاجنبية ؟ كما يلزم ايضا التعرف على العميل (المستهلك) لهذه السلعة او الخدمة ونوعه او الشريحة الداخلية التى ينتمى اليها او قدرته الشرائية . . (خليل محمد عطية ٢٠٠٨ : ١٥)

وبعد التعرف على العملاء وخصائصهم يمكن تقدير الطلب على المنتج المراد تقديمه للسوق ، وتعتبر بمثابة مفترق طرق بين الاستمرار فى باقى الدراسات حالة التأكد من وجود سوق او التوقف عن الاستمرار فى باقى الدراسات لعدم ثبوت وجود سوق لخدمات المشروع . ولإتمام هذه الخطوة يتوجب الوصول الى بيانات ومعلومات كالتالى : (السوق المتوقعة - العملاء المرتقبين - درجة المنافسة المتوقعة - الخصائص العامة للسوق) كما يلي :

اولا : نبذة عن مدينة دمياط الجديدة :

قام الباحث بالاطلاع على البيانات والاحصاءات الخاصة بسوق المشروع من الموقع الرسمي لجهاز التعبئة العامة والاحصاء وموقع مصر فى ارقام وجهاز مدينة دمياط الجديدة والسجل المدنى بها وكان بيانها كالتالى :

اولا : الموقع العام :- تقع المدينة على ساحل البحر المتوسط بطول ٩ كم وتبعد عن ميناء دمياط حوالى ٤,٥ كم .

ثانيا : المخطط العام للمدينة :- تبلغ المساحة الاجمالية والكتلة العمرانية للمدينة ٦,٥ الف فدان (مناطق سكنية - خدمية - صناعية - سياحية وترفيهية).
ثالثا : عدد السكان :- الحالى ١٥٠ الف نسمة - المستهدف حاليا ١٧١ الف نسمة .. والمستهدف سنة الهدف (٢٠٢٧) ٥٠٠ الف نسمة .

- اجمالي عدد الوحدات السكنية المنفذة بالمدينة (٤٤٦٤٨) وحدة سكنية :

- أ- عدد ١٦٤٤٨ وحدة سكنية منفذة بمعرفة الهيئة منها :
- ١- (٦١١٤ وحدة) اسكان شباب .
 - ٢- (٣٠١٠ وحدة) اسكان منخفض واقتصادى .
 - ٣- (١٧٩٠ وحدة) اسكان متوسط .
 - ٤- (٤٠٤ وحدة) اسكان فوق المتوسط .
 - ٥- (٥١٠٠ وحدة) اسكان قومى .
 - ٦- بخلاف عدد ٣٠٥٠٠ وحدة منفذة بمعرفة القطاع الخاص والجهات الاخرى .
- ب- الاسكان المتوسط بالحى السادس عدد ٣٠٣ عمارة (٧٢٧٢) وحدة سكنية . بمعرفة الهيئة الهندسية للقوات المسلحة .
- ج- جارى تنفيذ المرحلة الاولى عدد ٢٣٨ عمارة (٥٧١٢) وحدة سكنية اسكان متوسط (مشروع دار مصر).
- د- جارى الاعداد للبدء فى تنفيذ المرحلة الثانية عدد ٥٦ عمارة (١٥٦٠) وحدة سكنية .
- هـ- الاسكان الاجتماعى بالمجاورة ٣٣ بالحى السادس .
- و- جارى الاعداد للبدء فى تنفيذ مشروع وحدات الاسكان الاجتماعى بعدد ١٣٨ عمارة (٣٣١٢ وحدة).

- قطاع الخدمات : عدد مباني الخدمات ٩٨ مبنى بالمدينة ، ٦ مباني بميناء دمياط :-

التعليم : (١٥) مدرسة قطاع عام بها عدد ٨٩٤٠ طالب وهي كالاتى :

- ٧ مدارس تعليم أساسى تتضمن عدد ١٣٠ فصل متوسط كثافة الفصل ٤١ طالب .
- ٣ مدارس ثانوى عام تتضمن عدد ٣٢ فصل متوسط كثافة الفصل ٢٣ طالب .
- ٢ مدرسة تعليم فنى صناعى تتضمن ٥٢ فصل متوسط كثافة الفصل ٢٦ طالب .
- ١ مدرسة تعليم ابتدائى - إعدادى - ثانوى تتضمن ٢٢ فصل متوسط كثافة الفصل ٣٢ طالب .
- ١ مدرسة تجريبى ابتدائى - إعدادى - ثانوى تتضمن ٢٨ فصل متوسط كثافة الفصل ٣٢ طالب .
- ٣ مدارس قطاع خاص : بها ١٠٠٠ طالب كثافة الفصل ٣٥ طالب .
- ٣ معاهد ازهرية ابتدائى - إعدادى - ثانوى تتضمن ٦٣ فصل متوسط كثافة الفصل ٣٥ طالب .

- الكليات والجامعات :

- جامعة دمياط : ويتبعها عدد ١٤ كلية .
- جامعة الازهر : ويتبعها ٣ كليات
- معهد فنى تجارى به ٢٥ الف طالب .
- قطاع الصناعة : يبلغ عدد المصانع المنتجة ٥١٠ مصنع براس مال مستثمر ٦٨٢ مليون جنيه بإنتاج سنوى ٣٨١ مليون جنية اتاحت ١٣٠٠٠ فرصة عمل بأجور سنوية ١٥٦ مليون جنية .

يبلغ عدد المصانع تحت الانشاء ٩٧ مصنع براس مال مستثمر ١١٥ مليون جنية نتيج ٣١٩٠ فرصة عمل بأجور سنوية ٢٦ مليون جنية .
الاستثمار : (٦,٣٦٤) مليار جنية منها :-

جدول رقم (١٠)

حجم الاستثمار بمحافظة دمياط القيمة بالمليون جنية

م	القطاع	حجم الاستثمار
١	قطاع الاسكان	٣٩٩٨
٢	قطاع الخدمات	٢١٥
٣	قطاع المرافق	١٧٩٠
٤	قطاع الزراعة	٤١
٥	استثمارات اخرى	٢٢٠
	إجمالي الاستثمارات	٦,٢٦٤

ثانيا : اهم البيانات الاحصائية التي اسفرت عنها الدراسة :

أ- اعداد السكان وفقا للنوع في ٢٠١٩/١/١ م

جدول (١١)

اعداد السكان بمحافظة دمياط وفقا للنوع القيمة بالآلف

م	البيان	ذكور	اناث	الإجمالي	النسبة
١	محافظة دمياط	٧٧٩	٧٣٧	١٥١٦	%١,٥٧
	التعداد العام للجمهورية	٤٩٦٣٤	٤٦٦٤٣	٩٦٢٧٧	%١٠٠

ب- عدد السكان طبقا للتوزيع العام في ٢٠١٩/١/١ م :

جدول (١٢)

اعداد السكان بمحافظة دمياط طبقا للتوزيع العام القيمة بالآلف

م	البيان	حضر	ريف	الإجمالي
١	محافظة دمياط	٦٠٠	٩١٦	١٥١٦
	التعداد العام للجمهورية	٤٠٩٦٣	٥٥٣١٥	٩٦٢٧٨

ج- التوزيع النسبي لسكان دمياط الجديدة ذكور واثان في ٢٠١٩/١/١ :

جدول (١٣)

التوزيع النسبي لسكان دمياط الجديدة القيمة بالآلف

م	البيان	ذكور	اثان	الاجمالي
١	مدينة دمياط الجديدة	٧٧,٠٧٩	٧٢,٩٢٢	١٥٠
	تعداد محافظة دمياط	٧٧٩	٧٣٧	١٥١٦

د- التوزيع النسبي لسكان دمياط الجديدة بالتعداد طبقا للفئات العمرية في ٢٠١٩/١/١ :

جدول (١٤)

التوزيع النسبي لسكان دمياط الجديدة وفقا للفئات العمرية القيمة بالآلف

م	الفئات العمرية المستهدفة	ذكور	اثان	الاجمالي
١	١٥ سنة	٦,٩٣٨	٦,٥٦٢	١٣,٥٠٠
٢	٢٠ سنة	٦,٦٢٩	٦,٢٧١	١٢,٩٠٠
٣	٢٥ سنة	٦,٦٢٩	٦,٢٧١	١٢,٩٠٠
٤	٣٠ سنة	٥,٩٣٦	٥,٦١٤	١١,٥٥٠
٥	٣٥ سنة	٥,٢٤٢	٤,٩٥٨	١٠,٢٠٠
٦	٤٠ سنة	٤,١٦٣	٣,٩٣٧	٨,١٠٠
٧	٤٥ - ٥٠ سنة	٣,٥٤٦	٣,٣٥٤	٦,٩٠٠
	حجم السوق المستهدف من العملاء	٣٩,٠٨٢	٣٦,٩٦٨	٧٦,٠٥٠
	تعداد مدينة دمياط الجديدة	٧٧,٠٧٨	٧٢,٩٢٢	١٥٠

د- اهم المنافسين :

جدول (١٥)

اهم المنافسين بدمياط الجديدة

م	اسم الشركة	المواعيد
١	AlMoustafa Gym	حتى ٩ مساء
٢	Egypt Sat Sport Academy	يوميا عدا الجمعة حتى ١٠ مساء
٣	Action Park	حتى ١١ مساء
٤	Elgamry GYM	يوميا عدا الجمعة حتى ١٢ مساء
٥	Extreme Gym & Helth Clup	حتى ١ مساء

* مع إمكانية التعاون مع المنافسين كعملاء محتملين

ثالثاً : التنبؤ بالطلب

أ- الاسعار :

قد تم تحديد الاسعار للخدمات بناء على دراسة للسوق بمدينة دمياط الجديدة :

جدول رقم (١٦)

إجمالي الإيرادات السنوية المتوقعة

الخدمة	عدد المشتركين	قيمة الوحدة	إجمالي الإيرادات الشهرية	إجمالي الإيراد السنوى
اشتراك سنوى	١٠٠	٣٥٠	٥٢٥٠٠	٦٣٠٠٠٠
اشتراك نصف سنوى	١٥٠	٣٧٥	٥٦٢٥٠	٦٧٥٠٠٠
اشتراك شهري	٢٥٠	٤٠٠	١٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠
إيرادات متنوعة			١٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
إجمالي الإيرادات	٥٠٠		١٢٨,٧٥٠	١,٥٤٥,٠٠٠

ب- المنتج :

ويمر أي مشروع بعدة مراحل للمنتجات والخدمات التي يقدمها كالتالى:

- مرحلة البدء : الافتتاح واستقبال المشتركين
- مرحلة النمو : الاعلان عنه بمواقع التواصل والصحف .
- مرحلة النضج : زيادة عدد المشتركين .
- مرحلة الاستقرار : الوصول للحد الأقصى الذى يستطيع النادى استقبلهم
- مرحلة الانكماش : انسحاب المشتركين للتسجيل بنوادر أخرى مشابهه

ج- الترويج :

وللترويج لخدمات المشروع لابد من تحديد الاستراتيجيات التسويقية من خلال:

- ١- استراتيجية تحديد الموقف التنافسي للمشروع : بما ان المشروع فى مرحلة البدء فسيكون من خلال الاعلان فى مواقع التواصل الاجتماعى والاتصال المباشر بأصدقاء عملاء المركز .
- ٢- استراتيجية تحديد علاقة المنتج بالسوق : تكمن فى كيفية تقديم المنتج (الخدمة) ؟ سيكون فى البداية تفعيل استراتيجية الاختراق من خلال تخفيض رسوم الاشتراك فى المركز خلال الأشهر الأولى من الافتتاح .
- ٣- استراتيجية النصيب النسبى للمشروع : من خلال الرقابة على العمالة وزيادة الانتاجية لخفض التكلفة حيث يتميز بالديكورات التي تجذب المستهلك للخدمة .

د- التنبؤ بالطلب المتوقع :

وبدراسة السوق بمدينة دمياط الجديدة ومن البيانات التي تم الحصول عليها من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وجهاز تعمير دمياط الجديدة . نستطيع تحديد السوق المستهدف من العملاء داخل المدينة . كما بالجدول التالى :

جدول رقم (١٧)

حجم السوق المستهدف بدمياط الجديدة وفقا للمرحلة العمرية

م	الفئات العمرية المستهدفة	ذكور	اناث	الإجمالي
١	+ ١٥ سنة	٦,٩٣٨	٦,٥٦٢	١٣,٥٠٠
٢	+ ٢٠ سنة	٦,٦٢٩	٦,٢٧١	١٢,٩٠٠
٣	+ ٢٥ سنة	٦,٦٢٩	٦,٢٧١	١٢,٩٠٠
٤	+ ٣٠ سنة	٥,٩٣٦	٥,٦١٤	١١,٥٥٠
٥	+ ٣٥ سنة	٥,٢٤٢	٤,٩٥٨	١٠,٢٠٠
٦	+ ٤٠ سنة	٤,١٦٣	٣,٩٣٧	٨,١٠٠
٧	٤٥ - ٥٠ سنة	٣,٥٤٦	٣,٣٥٤	٦,٩٠٠
	حجم السوق المستهدف	٣٩,٠٨٢	٣٦,٩٦٨	٧٦,٠٥٠
	تعداد مدينة دمياط الجديدة	٧٧,٠٧٨	٧٢,٩٢٢	١٥٠,٠٠٠

ولكن الطلب على خدمات المشروع مرتبط بالمساحة لكل متدرب وقدرها ٢ * ٣م تقريبا ٦م مربع ، وان كل متدرب يستغرق وقت من ١ ساعة الى ٢ ساعة تدريبية بمتوسط ١,٥ ساعة تدريبية . بمعنى ان المكان يتسع لعدد من ٣٠ - ٣٥ متدرب كل ١,٥ ساعة تدريبية . وحيث ان عدد ساعات العمل في المركز ١٥ ساعة عمل . وهي الطاقة الاستيعابية أي ان صالة الجيم تتسع لاستقبال ٣٠٠ متدرب تقريبا يوميا . وهي الطاقة الاستيعابية القصوى للمتدربين .

جدول رقم (١٨)

إجمالي الطاقة الاستيعابية القصوى للمشروع

م	البيان	عدد الساعات التدريبية	عدد المتدربين اليومي	عدد المتدربين شهريا
١	الذكور	١٠ ساعات	١٨٠ متدرب	٣٦٠ متدرب
٢	الاناث	٤ ساعات	٦٠ متدربة	١٢٠ متدربة
٣	الإجمالي	١٤ ساعة	٢٤٠ متدرب	٤٨٠ متدربة

رابعا : النتائج :

اوضحت الدراسة التسويقية للمشروع انه يوجد سوق واعد لخدمات المشروع ويرجع الباحث ذلك الى زيادة الوعي من الشباب على ضرورة الحصول على جسم متناسق رياضى . ولا يمكن للمشروع الاعتماد فقط على الميزة التنافسية له من حيث الاسعار للخدمات المقدمة او من حيث الاجهزة والادوات الحديثة المتاحة للمتدربين والمدربين المتميزين بل عليه استغلال الفرصة التسويقية المتاحة له الاستغلال الامثل ، وان استغلال الفرصة التسويقية سوف يعتمد على تبنى الادارة لحملة ترويج للتعريف بالمشروع وخدماته .

ويجب استغلال الميزة النسبية الموجودة بمدينة دمياط الجديدة من حيث ارتفاع اعداد الشباب والتي تصل ل ٥٠٪ من المجتمع تقريبا وهي الفئة المستهدفة من اصحاب المشروع ، اضافة لوجود الجامعات والطلاب الوافدين للدراسة بها .

وتوصي الدراسة بضرورة تعيين أخصائي تسويق رياضى للقيام بعمل العروض التسويقية على خدمات المشروع وعمل حملات دعائية للتعريف بالمشروع .

وكما توصي الدراسة بضرورة انشاء موقع الكترونى على شبكة الانترنت للتعريف بالمشروع ومنتجاته والخصائص المميزة له وكيفية التواصل مع المشروع .

٤/٣/٣ - دراسة الجدوى الفنية :

بعد تحديد كمية المنتج للسوق التي ذكرناها فى الدراسة التسويقية تأتى الدراسة الفنية كخطوة

تالية ..

ويقصد بالدراسة الفنية معرفة مدى امكانية تصنيع المنتج (سلعة - خدمة) وخطوات انتاجها وتصنيعها والمعدات والآلات المطلوبة للإنتاج وتحديد العمالة المطلوبة ومساحة المشروع وما هي مصادر الخامات ومواصفاتها .

وتهدف هذه الدراسة الى تحديد مدى امكانية تنفيذ المشروع من الناحية الفنية ، ومدى توافر المستلزمات اللازمة للمشروع والطاقة والارض والموقع المناسب وتقدير العمر الاقتصادي للمشروع .

جدول (١٩)

استجابات عينة البحث في محور دراسة الجدوى الفنية للمشروع ن = (١٦٠)

م	العبارات	موافق		غير موافق		٢كا	النسبة الترجيحية	الترتيب
		ك	%	ك	%			
١	٣١	١٥٤	٦٩,٣	٦	٣,٨	١٣٦,٩٠٠	٦٥,٤١	١
٢	٣٢	١٥٠	٩٣,٨	١٠	٦,٣	١٢٢,٥٠٠	٦٤,٥٨	٢
٣	٣٣	١٤٦	٩١,٣	١٤	٨,٨	٤٠,٠٠٠	٦٣,٧٥	٣
٤	٣٤	١٤٠	٨٧,٥	٢٠	١٢,٥	٣٢,٧١٣	٦٢,٥	٤
٥	٣٥	١٣٠	٨١,٣	٣٠	١٨,٨	١٩,٨٥٠	٦٠,٤١	٥
٦	٣٦	١٢٠	٧٥,٠	٤٠	٢٥,٠	٤٨,١٦٢	٥٨,٣٣	٦
٧	٣٧	١١٤	٧١,٣	٤٦	٢٨,٨	٢٢,٥٠٠	٥٧,٠٨	٧
٨	٣٨	١١٠	٦٨,٨	٥٠	٣١,٣	١٥,٨٠٠	٥٦,٢٥	٨

قيمة (كا) الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) = (٥,٩٩١)

يتضح من جدول (١٩) ان قيمة (كا) جاءت دالة وتراوحت بين (١٥,٨٠٠) و (١٣٦,٩٠٠) ، وتراوحت النسبة الترجيحية بين (٥٦,٢٥) و (٦٥,٤١) .

وجاء ترتيب العبارات وفقاً للنسبة الترجيحية لاستجابات عينة البحث والخاصة بإجراءات دراسة الجدوى الفنية هي عبارة رقم (٣١) بالمركز الأول وهي "تحديد الاسلوب الفني لعملية الانتاج" بنسبة (٦٥,٤١) ، وعبارة رقم (٣٢) بالمركز الثاني وهي "تحديد الخامات او المواد المطلوبة للتصنيع وتكلفتها" بنسبة (٦٤,٥٨) ، وعبارة رقم (٣٣) بالمركز الثالث وهي "تحديد المعدات والآلات" بنسبة (٦٣,٧٥) ، وعبارة رقم (٣٤) بالمركز الرابع وهي "تحديد العمالة المطلوبة للإنتاج (ادارية - مالية - تسويق) وتكلفتها" بنسبة (٦٢,٥) ، وعبارة رقم (٣٥) بالمركز الخامس وهي "تحديد الطاقة المحركة (كهرباء - غاز - مياه) وتكلفتها" بنسبة (٦٠,٤١) ، وعبارة رقم (٣٦) بالمركز السادس وهي "تحديد المساحة المطلوبة للمشروع (تمليك - ايجار) وتكلفتها" بنسبة (٥٨,٣٣) ، وعبارة رقم (٣٧) بالمركز السابع وهي "تحديد موقع المشروع ومدى قربه من الاسواق ووسائل المواصلات والنقل وقربه من المرافق الرئيسية" بنسبة (٥٧,٠٨) ، واخيرا عبارة رقم (٣٨) بالمركز الثامن وهي "تحديد المعدات والآلات والادوات الرياضية وتكلفتها ، بالإضافة الى التجهيزات الاخرى" بنسبة (٥٦,٢٥) .

وفيما يلي احتياجات المشروع من المعدات والاجهزة والتي تم حصرها من خلال المقابلات الشخصية مع مديرين مراكز اللياقة البدنية وتم تقديم عرض سعر من شركة مصر الدولية للأجهزة الرياضية وكان بيانها كالتالى :

اولا : يحتاج المشروع الى المعدات والآلات الاتية :

قام الباحث بعمل حصر لجميع الاجهزة والمعدات الموجودة بمراكز اللياقة البدنية وكان بيانها كالتالى :

جدول رقم (٢٠)

إجمالي تكلفة المعدات والاجهزة للمشروع

م	الجهاز	العدد	قيمة الجهاز	تركيب	خبراء	الإجمالي بالجنية
١	سحب على	٢	٢١٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٤٢٠٠٠
٢	سحب ارضي	٢	٢١٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٤٢٠٠٠
٣	دفع الرجل	٢	٢١٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٤٢٠٠٠

٦٣٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٢١٠٠٠	٣	سحب جالس	٤
٤٢٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٢١٠٠٠	٢	فراشة	٥
٤٢٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٢١٠٠٠	٢	ترى	٦
٤٢٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٢١٠٠٠	٢	عضلة الباي	٧
٤٢٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٢١٠٠٠	٢	بطن وقطنية	٨
٤٦٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٢٣٠٠٠	٢	الكابل كروس	٩
٤٢٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٢١٠٠٠	٢	كتف	١٠
٤٢٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٢١٠٠٠	٢	الضامة والبساطة	١١
٤٤٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٢٢٠٠٠	٢	سميث	١٢
١٧٠٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	١٧٠٠٠٠	١	جهاز قياس الدهون فى الدم	١٣
٢٥٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠٠	٥	المشاية	١٤
٢٠٠٠٠	.	.	٤٠٠٠	٥	الدراجة	١٥
٢٣٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٢٣٠٠٠	١	الاورب ترك	١٦
٦٠٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٣٠٠٠٠	٢	جهاز تحمية العضلات	١٧
١٠٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠٠	٢	جهاز الفايريشن	١٨
٧٠٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٧٠٠٠٠	١	Spa	١٩
٢٥٠٠٠	.	.	٢٥٠٠٠		ادوات ومعدات خفيفة الوزن	٢٠
١٥١٨٠٠٠					الإجمالي	

• الاسعار طبقا لعرض اسعار مقدم من شركة مصر الدولية للأجهزة الرياضية .
ويتضح من الجدول السابق ان إجمالي التكلفة الاستثمارية للآلات والمعدات هي (١,٥٢) مليون جنية مصرى) تقريبا .

ثانيا : تحديد العمالة المطلوبة للإنتاج (إدارية □ مالية □ تسويقية) وتكلفتها :

من خلال الملاحظة والمقابلات الشخصية تم حصر الأنشطة التي يحتاجها مركز اللياقة البدنية وبالتالي الوظائف التي تقوم بهذه الأنشطة والمرتبات فى الوظائف المماثلة وبيانها كالتالى:

العمالة الفنية والإدارية :-

جدول رقم (٢١)
إجمالي تكلفة الاجور السنوية للمشروع

م	الوظيفة	العدد	المرتب الشهرى	الإجمالي	المرتبات السنوية
١	المدير العام	١	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٦٠٠٠
٢	المدير الفنى	١	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٦٠٠٠
٣	عامل البوفية	١	١٨٠٠	١٨٠٠	٢١٦٠٠
٤	عمال نظافة ذكور	٢	١٢٠٠	٢٤٠٠	٢٨٨٠٠
٥	عمال نظافة اناث	٢	١٠٠٠	٢٠٠٠	٢٤٠٠٠
٦	محاسب مالى	٢	٢٠٠٠	٤٠٠٠	٤٨٠٠٠
٧	موظف تسويق	١	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٤٠٠٠
٨	مدرب فيتنس ذكور	٢	٢٥٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠٠
٩	مدرب بادى بيلدينج	٢	٣٠٠٠	٦٠٠٠	٧٢٠٠٠
١٠	مدرب spa	٢	٢٥٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠٠
١١	مدرب فيتنس اناث	٢	٢٥٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠٠
١٢	مدرب مساج	١	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٤٠٠٠
	الإجمالي			٤١,٢٠٠	٤٩٤,٤٠٠

وبالتالى يكون تكلفة الاجور الشهرية للعمال والإدارة العليا هي : ٤١,٢٠٠ جنية مصرى والاجور السنوية ٤٩٤,٤٠٠ جنية مصرى .

ثالثا : تحديد الطاقة المحركة (الكهرباء .الوقود .المياه) وتكلفتها :

قام الباحث بعدد من المقابلات الشخصية مع مديرين مراكز اللياقة البدنية بهدف التعرف على متوسط استهلاك المركز المماثل من غاز وكهرباء ومياه من واقع فواتير شهرية على مدار السنة وتم حساب متوسط الاستهلاك وبيانها كالتالى :

جدول رقم (٢٢)

إجمالي تكلفة الكهرباء والغاز والمياه السنوية المتوقعة للمشروع

م	البيان	ت-الشهرى	ت-٣ شهور	ت-سنوية
١	الكهرباء	٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٦٠٠٠٠
٢	غاز طبيعى	١٠٠٠	٣٠٠٠	١٢٠٠٠
٣	المياه	٥٠٠	١٥٠٠	٦٠٠٠
		٦٥٠٠	١٩,٥٠٠	٧٨,٠٠٠

رابعاً : تحديد المساحة المطلوبة للمشروع (تمليك □ إيجار) وتكلفتها :

قام الباحث بالبحث عن اماكن تصلح للمشروع بمدينة دمياط الجديدة وكان بيانه كالتالى :

جدول رقم (٢٣)

إجمالي التكلفة السنوية للمساحة المطلوبة للمشروع

م	المساحة المطلوبة للمشروع	طريقة الحصول	تكلفة شهرية	اجمالى التكلفة السنوية
١	٢٥٠ متر مربع	إيجار	١٥٠٠٠ ج.م	١٨٠٠٠٠ ج.م

خامساً : قائمة التكاليف التشغيلية التقديرية للجيم :

جدول رقم (٢٤)

اجمالى التكاليف التشغيلية السنوية للمشروع

البيان	التكلفة الشهرية	التكلفة السنوية
الاجور	٤١,٢٠٠	٤٩٤,٤٠٠
الكهرباء	٥٠٠٠	٦٠٠٠٠
الغاز	١٠٠٠	١٢٠٠٠
المياه	٥٠٠	٦٠٠٠
الايجار الشهرى	١٥٠٠٠	١٨٠٠٠٠
الإجمالي	٦٢,٧٠٠	٧٥٢,٤٠٠

سادساً : قائمة التكاليف الاستثمارية التقديرية للجيم :

جدول رقم (٢٥)

إجمالي التكاليف الاستثمارية التقديرية للمشروع

البيان	القيمة التقديرية	النسبة للإجمالي %
التجهيزات والديكورات	٦٠٠٠٠٠	٢٧,٦٧ %
الادوات والمعدات	١٥١٨٠٠٠	٧٠ %
مصاريف التأسيس	٥٠٠٠٠	٢,٣٠ %
الإجمالي	٢,١٦٨,٠٠٠	١٠٠ %

وبالتالى تكون التكلفة الاستثمارية لنشاط الجيم ٢,١٦٨,٠٠٠ مليون جنية مصرى .

وتكون التكلفة التشغيلية السنوية لنشاط الجيم ٧٥٢,٤٠٠ مليون جنية مصرى .

تقدير التكاليف الاستثمارية للمشروع :

تتمثل التكاليف المناسبة لاتخاذ القرارات واللازمة لدراسات الجدوى او للاختيار بين البدائل المتاحة من وجهة نظر المشروع ذاته فى كافة انواع التدفقات النقدية الخارجة بجميع اشكالها ، سواء كانت تكاليف استثمارية ملموسة او غير ملموسة ورأس المال العامل واللازم لدورة تشغيل واحدة ، كذلك التكاليف الجارية النقدية السنوية سواء الخاص منها بتكلفة التشغيل والتكاليف الادارية والتمويلية مع ضرورة التأكيد على عدم تضمين تلك التدفقات النقدية الخارجية ايه اهلاكات او قيود اخرى مشابهه غير النقدية .

وفى ضوء ما اسفرت عنه الدراسة الفنية المبدئية للمشروع يتم تقدير تكاليف المشروع والتي تنقسم بدورها الى قسمين :-

الاول : التكاليف الاستثمارية

الثانى : تكاليف التشغيل (رأس المال العامل) .

سابعاً : التكاليف الاستثمارية للمشروع :-

قائمة التكاليف الاستثمارية التقديرية للمشروع اجمالاً :

جدول رقم (٢٦)
إجمالي التكاليف التقديرية للمشروع

النسبة لإجمالي %	البيان	القيمة التقديرية
٧٤,٢٣ %	إجمالي التكاليف للجيم	٢,١٦٨,٠٠٠
٢٥,٧٦ %	مصرفات التشغيل للجيم	٧٥٢,٤٠٠
١٠٠ %	الإجمالي	٢,٩٢٠,٤٠٠

وبالتالى تكون إجمالي التكاليف الاستثمارية للمشروع هي ٢,٩٢٠,٤٠٠ مليون جنية مصرى

ثامنا : نتائج الدراسة الفنية :

أوضحت الدراسة الفنية للمشروع انه لا توجد أي عوائق فنية للمشروع من توافر جميع المتطلبات الفنية وهناك جدوى اقتصادية للمشروع .

٥/٣ - دراسة الجدوى التجارية :

معايير تقويم المشروع :

أولا : مدة الاسترداد :

يمكن تعريف مدة الاسترداد بانها عدد من السنوات اللازمة ، ليتمكن المشروع الاستثمارى من استرداد قيمة الاستثمارات الاصلية ، وبالاغتماد على هذا المعيار فان المشروع الذى يسترجع تكاليفه الاستثمارية فى اقل مدة زمنية ممكنة يكون هو الافضل ، وان مدة الاسترداد تستعمل فى معرفة فيما اذا كان المشروع مقبولا او مرفوضا فى حالة وجود مدة تحكيمية له وهى مدة زمنية تحدد من قبل المستثمر وتمثل اقصى مدة فى نظرة يمكن ان تصل اليها مدة الاسترداد ؛ ففي حال كانت مدة الاسترداد اقل او مساوية للمدة التحكيمية فان المشروع يكون مقبولا ويعد المشروع مرفوضا فى حال كانت مدة الاسترداد اكبر من المدة التحكيمية ، ويمكن التعبير رياضيا عن مدة الاسترداد فى حال تساوى التدفقات النقدية السنوية بالعلاقة الآتية : (نصيف جاسم ومنال جبورى ٢٠١٢ : ٥٦)

فترة الاسترداد = قيمة الاستثمار الأصلي / التدفقات النقدية السنوية الثابتة

اما فى حال اختلاف التدفقات النقدية السنوية فيمكن حساب فترة الاسترداد بجمع التدفقات النقدية خلال السنوات المختلفة حتى تتساوى مع مبلغ الاستثمار الأصلي ، وتجدر الاشارة الى ان معيار مدة الاسترداد على الرغم من بساطته وسهولة حسابه الا انه يعاب عليه لتجاهله القيمة الزمنية للنقود حيث يأخذ فى الحسبان كمية التدفق النقدى ويتجاهل توقيت هذا التدفق . (صباح ٢٠٠٨ : ١٣٩)

فترة الاسترداد = صافى التدفقات النقدية السنوية الثابتة / قيمة الاستثمار الأصلي

$$= 2,920,400 / 792,600 =$$

$$= 3,68$$

أي انه فى فترة اقل من اربع سنوات سيتم استرداد إجمالي التكاليف النقدية للمشروع ، فالمشروع مرغوب لأنه يحقق تغطية جميع تكاليفه فى مدة اقل من عمر المشروع القائم .

ثانيا : معيار متوسط معدل العائد على الاستثمار (المعيار المحاسبى) :

يمتاز هذا المعيار ببساطته وسهولة حسابه بسبب سرعة الحصول على البيانات اللازمة لحسابه من البيانات المحاسبية (الدفترية) المتوافرة ، الا انه لا يأخذ فى الحسبان التغيير الزمانى لقيمة النقود فى المستقبل حيث ان المبالغ التى يتم الحصول عليها الان تختلف فى القيمة عن المبالغ التى سيتم الحصول عليها فى السنة القادمة او بعدها بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود ، ويتمثل هذا المعيار فى ايجاد النسبة المئوية لمتوسط صافى العائد السنوى (بعد خصم الضريبة والاستقطاعات الحكومية الاخرى) من التكلفة الاولية للاستثمار على وفق العلاقة الرياضية الآتية :- متوسط صافى الربح المحاسبى السنوى = مجموع الارباح الصافية المتوقعة طوال سنوات العمر الاقتصادى للمشروع / العمر الاقتصادى المتوقع للمشروع

اما متوسط معدل العائد فيتم حسابه وفقا للمعادلة التالية :

متوسط معدل العائد = متوسط صافى الربح المحاسبى السنوى (بعد الضريبة) / متوسط التكلفة الاستثمارية للمشروع

اما متوسط التكلفة الاستثمارية فيتوقف على وجود قيمة تخريدية للأصول من عدمه ، فعند وجود قيمة تخريدية فان :

$$\text{متوسط التكلفة الاستثمارية} = (\text{التكلفة الاستثمارية} + \text{القيمة التخريدية}) / 2$$

اما عند عدم وجود قيمة تخريدية فان :

$$\text{متوسط التكلفة الاستثمارية} = \text{التكلفة الاستثمارية} / 2$$

وعادة ما تقارن المنشأة بين متوسط معدل العائد المتوقع بتكلفة الحصول على الاموال ، فاذا زاد هذا المعدل عن التكلفة يكون المشروع مقبولا ، واذا قلت عنه يرفض المشروع . (خليل محمد عطية ٢٠٠٨ : ٧٨)

ثالثا : صافى القيمة الحالية :

يأخذ هذا المعيار القيمة الزمنية للنقود فى الحسبان ويمثل الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الداخلية للمشروع والقيمة الحالية لكلفة الاستثمار المبدئى ، ويمكن حساب صافى القيمة الحالية للمشروع على وفق العلاقة الرياضية الاتية :-

$$\text{صافى القيمة الحالية} = \text{القيمة الحالية للتدفق النقدي السنوى} - \text{كلفة الاستثمار المبدئى}$$

$$\text{القيمة الحالية للتدفق النقدي السنوى} = \text{التدفق النقدي السنوى الداخلى} * \text{معامل الخصم}$$

وبموجب هذا المعيار يكون المشروع مقبولا اذا كان صافى القيمة الحالية له موجبا او مساويا للصفر ويكون مرفوضا اذا كان صافى القيمة الحالية له سالبا ، اما فى حالة المفاضلة بين المشاريع لاختيار البديل الافضل فيتم اختيار المشروع الاستثمارى ، الذى يحقق اعلى صافى قيمة حاليا موجبه من بين البدائل المتاحة . (٢٩ : ٢٥٤)

رابعا : معدل العائد الداخلى :

معدل العائد الداخلى هو المعدل الذى يسوى بين القيمة الحالية لسلسلة العوائد الصافية المتوقعة (التدفقات النقدية الداخلة) والقيمة الحالية للإنفاق الاستثمارى (التدفقات النقدية الخارجة) او هو المعدل الذى يجعل صافى القيمة الحالية للمشروع الاستثمارى مساويا للصفر .

ويتم مقارنة هذا المعدل باعتباره المعدل الداخلى الخاص بالمشروع بالمعدل الذى تم الحصول به على راس المال الخارجى او بمعدل تكلفة الاموال فاذا كان :

- معدل العائد الداخلى اكبر من تكلفة الحصول على الاموال فان المشروع يكون مقبولا تجاريا
- معدل العائد الداخلى اقل من تكلفة الحصول على الاموال هنا يكون المشروع غير مقبول تجاريا ويجب رفضه .

ومن هنا فان الفكرة الاساسية لهذا المعيار هي ان أي مشروع تجارى لايد ان يحقق معدل عائد داخلى اكبر من سعر الفائدة السائدة فى البنوك حتى يكون هناك حافز على الاستثمار والا فان الافضل لصاحب المال ايداعه فى البنوك والحصول على الفائدة دون تحمل مخاطر الاستثمار او بذل أي مجهود .

ويتم حساب هذا العائد عن طريق التجريب العشوائى حيث نفترض سعر خصم معين يتم عنده حساب القيمة الحالية لصافى التدفقات النقدية السنوية ، فاذا كانت القيمة الحالية لصافى التدفقات النقدية اكبر من الصفر نقوم بتكرار المحاولة مع افتراض سعر خصم اكبر حتى نصل لقيمة حاليه اقل من الصفر ونطبق المعادلة التالية :

$$\text{معدل العائد الداخلى} = \text{سعر الخصم الاصغر} + (\text{الفرق بين السعر الاصغر والاكبر} * \text{القيمة الحالية عند السعر الاصغر}) / \text{مجموع القيم الحالية عند المعدلين مع تجاهل الاشارة الجبرية} .$$

مع ملاحظة ان سعر الخصم الاصغر هو سعر الخصم الذى يحقق اكبر قيمة ممكنة بعد الصفر اما سعر الخصم الاكبر فهو الذى يحقق اقرب قيمة ممكنة قبل الصفر . (١٢ : ٩٢)

خامسا : دليل الربحية (منسوب الربحية) :

يأخذ هذا المعيار القيمة الزمائية للنقود بالحسبان ، وهو عبارة عن مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والمتوقعة للمشروع مقسوما على التكلفة المبدئية لهذا المشروع ويتحدد في ضوء نتيجة هذه القسمة قبول المشروع او رفضه فاذا كان دليل الربحية مساويا للواحد الصحيح فان المشروع لا يعطى ارباحا وبحسب هذا يمكن قبول المشروع او رفضه بالاعتماد على اعتبارات اخرى ، اما اذا كان دليل الربحية اكبر من الواحد الصحيح فان المشروع مربح ويمكن قبوله واذا كان دليل الربحية اصغر من الواحد الصحيح فيرفض المشروع كونه غير مربح ويتم حساب دليل الربحية على وفق العلاقة الرياضية الآتية :

(١٤ : ١٥٨)

ويتم حساب دليل الربحية من خلال المعادلة الآتية :

دليل الربحية = القيمة الحالية للعوائد الصافية المتوقعة / القيمة الحالية للإنفاق الاستثماري او التكاليف الاستثمارية

او = القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلية / القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة .

وهنا يكون امام متخذ القرار ثلاث احتمالات :

- ١- اذا كانت قيمة دليل الربحية اكبر من واحد صحيح فهذا معناه ان المشروع يتمتع بصافي قيمة حالية موجب وهنا يقبل المشروع حيث يحقق عائدا يفوق تكاليفه بل ويبقى عائد لملاك المشروع .
- ٢- اما اذا كان الرقم اقل من الواحد الصحيح فهذا يشير الى عدم قبول المشروع بسبب ان عوائده لا تغطي تكاليفه الاستثمارية .
- ٣- اما في حالة تساوي قيمة الدليل لوحد صحيح فان القرار يتأرجح بين الرفض والموافقة حيث ان عوائد المشروع تغطي فقط تكاليفه الاستثمارية .

(١٢ : ٨٩)

سادسا : تحليل الحساسية :

يقصد بتحليل الحساسية مدى تغيير ربحية المشروع المقترح نتيجة تغيير احد العناصر المؤثرة في تكاليف الانتاج او الايرادات المتوقعة او كليهما وان هذا التغيير في الارباح يؤثر في الكفاءة الاقتصادية للمشروع ، وبتعبير اخر هو تعريض المشروع المقترح الى مجموعة من المتغيرات والمؤثرات بصورها المختلفة سواء كانت بيئية ام تسويقية ام قانونية وثم قياس اثر هذه المؤثرات في طبيعة اداء المشروع وحسنه ومدى قدرته على تحقيق عائد مناسب ليمتد التعرف على قدرة المشروع في الصمود بوجه هذه الظروف والاستمرار قدر الامكان في سداد التزاماته من دون خسائر كبيرة ، وبحسب هذا فان تحليل الحساسية يعد غاية للتأكد من جدوى المشروع وهو اكثر الاساليب شيوعا اذ يمتاز ببساطة التطبيق وسهولة الاعداد ويساعد متخذ القرار على التوصل الى رأى او قرار رشيد بشأن الفرص الاستثمارية المقترحة . (١٥ : ٤٥)

ورغم تعدد طرق تطبيق اسلوب الحساسية فان من اهمها تحديد قيم المتغيرات المؤثرة عند التعادل ، ووفقا لهذه الطريقة يتم تحديد قيمة كل متغير على حدة مع ثبات العوامل الاخرى التي تجعل صافي القيمة الحالية للمشروع المقترح مساوية للصفر أي القيمة التي تحقق التعادل بين القيمة الحالية للعوائد المتوقعة من جانب والتكاليف الاستثمارية من جانب اخر .

مؤشر الحساسية للعنصر = (التغيير في صافي القيمة الحالية) / [قيمة العنصر بعد التغيير - قيمة العنصر بعد التغيير] / قيمة العنصر قبل التغيير (١٠٠٪)

مؤشر الحساسية للعنصر = (التغيير في صافي القيمة الحالية) / [قيمة العنصر بعد التغيير - قيمة العنصر بعد التغيير] / قيمة العنصر قبل التغيير (١٠٠٪)

(٩٦ : ١٢)

٤- الاستخلاصات والتوصيات :

١/٤- الاستخلاصات :

- ١- تقدم دراسة الجدوى للمشروعات بالمجال الرياضي قاعدة بيانات ومعلومات عن السوق والمستهلك الرياضي مما تمكن اصحاب المشروعات من اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح .
- ٢- قبول مشروع مركز اللياقة البدنية بمدينة دمياط الجديدة من الناحية الاقتصادية وذات جدوى اقتصادية وفقا لمعايير القياس للمشروع .
- ٣- يستوعب سوق الرياضة عموما ومراكز اللياقة البدنية بدمياط الجديدة انشاء المشروعات الاستثمارية المماثلة في الوقت الحالي .
- ٤- هناك مزايا اقتصادية وتسهيلات يقدمها المجال الرياضي للمستثمرين بما يحقق الاهداف الاقتصادية للمنظومة الرياضية .
- ٤- عدم وضوح الفرص الاستثمارية بالمجال الرياضي للمستثمرين .
- ٦- وجود اكثر من نصف المجتمع من الاعمار السنية الصغيرة من الشباب من الجنسين فيتكون طاقة بشرية واجب على الدولة استغلالها .
- ٧- معظم شركات الاجهزة والمعدات الرياضية ذات المعايير الفنية والجودة العالية اجنبية .
- ٨- تشابك بعض اختصاصات الجهات الخاصة بإصدار التراخيص الخاصة بالمشروع .

٢/٤ - التوصيات :

في ضوء نتائج البحث يوصي الباحث بما يلي :

- ١- تطبيق النموذج الحالي لإجراءات وخطوات دراسة الجدوى لمراكز اللياقة البدنية بجمهورية مصر العربية مع اختلاف الأرقام والاحصاءات الخاصة بمكان إقامة المشروع .
- ٢- لا يجب الاهتمام بالجانب الاقتصادي فقط بمعزل عن الجانب الاجتماعي بالمشروعات الاستثمارية في المجال الرياضي .
- ٣- تذليل كافة المعوقات القانونية الخاصة بإجراءات الحصول على التراخيص وتشغيل مشروعات الخدمات الرياضية
- ٤- انشاء خريطة استثمارية من قبل وزارة الشباب والرياضة موضح بها جميع الفرص الاستثمارية المتاحة بالمجال الرياضي للمساعدة على جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والاجنبية للمجال الرياضي .
- ٥- عمل المزيد من الابحاث والدراسات الخاصة بإجراءات دراسة الجدوى لمشروعات الخدمات الرياضية بالمجال الرياضي بمختلف انواعها .
- ٦- تشجيع قطاع الاعمال الخاص بالمجال الرياضي ودعمه بكافة السبل ليكون ظهيرا للمنظمات الحكومية وتخفيف العبء الاقتصادي على موازنة الدولة .
- ٧- اعداد خريجين متخصصين في اجراء دراسة الجدوى بمشروعات الخدمات الرياضية العامه والخاصة لما لها من اهمية بنجاح تلك المشروعات .
- ٧- ضرورة ان يتضمن برنامج الادارة الرياضية بكليات التربية الرياضية مقرر متخصص في دراسات الجدوى بجميع انواعها وتطبيقاتها .

٥- قائمة المراجع :

١/٥- المراجع العربية :

- ١- اميرة حمدان (٢٠١٧م) : دوافع ممارسة اللياقة البدنية لدى النساء ف مراكز اللياقة البدنية في محافظات شمال الضفة الغربية ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين
- ٢- احمد حسنى السيد خليل (٢٠٢٠م) : الحماية القانونية لمستهلكي خدمات مراكز اللياقة البدنية ضد اساليب الخداع التسويقي ، المجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضة ، ٩٠٤ ، ج ٢ ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان
- ٣- الشافعي ، حسن احمد (٢٠٠٦م) : دراسة الجدوى والمشروعات الصغيرة في التربية البدنية والرياضة (الموسوعة العلمية لاقتصاديات الرياضة) ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الاسكندرية
- ٤- القصاصي ، جلال جويده (٢٠١٠م) : تخطيط المشروعات ودراسة الجدوى الاقتصادية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية
- ٥- امين انور الخولى (١٩٩٦م) : الرياضة والمجتمع ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٢١٦ ، القاهرة
- ٦- بسمه ابراهيم عبد البصير (٢٠١٥م) : دراسة الجدوى الاقتصادية للاتحاد المصري لكرة القدم ، المجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضة ، ٧٥٤ ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان .

- ٧- بن حسان حكيم (٢٠٠٥-٢٠٠٦م) : دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية دراسة حالة مؤسسة G.M.D لصناعة الأفريئة والسميد ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسويق ، جامعة الجزائر ، الجزائر.
- ٨- حسام الدين السيد المرسي (٢٠١٦م) : نموذج مقترح لتسويق مراكز اللياقة البدنية ، مجلة اسبوط لعلوم وفنون التربية الرياضية ، ٤٣٤ ، ج ٣ ، كلية التربية الرياضية ، جامعة اسبوط
- ٩- حسن ، غادة صالح (٢٠٠٨م) : دراسة الجدوى ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الاسكندرية .
- ١٠- حلمي إبراهيم (١٩٩٥م) : عرض عام لمشاكل تمويل وتسويق الرياضة في الولايات المتحدة ، المؤتمر العلمي ، التنمية البشرية واقتصاديات الرياضة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان .
- ١١- خبراء المجموعة العربية للتدريب والنشر (٢٠١٤م) : دراسة الجدوى في المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، ط ٣ ، القاهرة ، ج م ع .
- ١٢- خليل محمد خليل عطية (٢٠٠٨) : دراسات الجدوى الاقتصادية ، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، دار الكتب المصرية ، القاهرة .
- ١٣- درويش ، كمال عبد الرحمن وحسانين ، محمد صبحي (٢٠٠٨م) : موسوعة متجهات ادارة الرياضة في مطلع القرن الجديد (التسويق والاتصالات الحديثة ديناميكية الاداء البشرى في ادارة الرياضة) ، دار الفكر العربي ، القاهرة .
- ١٤- شفيق نوري موسى واسامه عزمي سلام (٢٠١٣م) : دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية ، دار المسيرة ، عمان
- ١٥- صباح اسطفان كجة (٢٠٠٨م) : اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع التنمية ، مؤسسة بيت الحكمة ، بغداد .
- ١٦- عرفه ، منير احمد (٢٠٠٨م) : كيف تبدأ مشروعاً استثمارياً ناجحاً " دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية " ، الدار الجامعية ، الاسكندرية .
- ١٧- قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤م
- ١٨- قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥م
- ١٩- قانون الهيئات الاهلية لرعاية الشباب والرياضة لسنة (١٩٧٥م) : قانون رقم ٧٧ لتنظيم المنشآت الرياضية
- ٢٠- قانون تنظيم العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣م
- ٢١- قانون رقم (٧١) لسنة (٢٠١٧م) : قانون الرياضة ، المنشور بالجريدة الرسمية بالعدد ٢١ مكرر (ب) في ٣١ مايو سنة ٢٠١٧م
- ٢٢- قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧م
- ٢٣- قرار وزير الرياضة رقم ٤٠٠ لسنة (٢٠٠٤م) : بشأن تفويض اتحاد كمال الاجسام في منح التراخيص للاتصالات الرياضية ومتابعتها
- ٢٤- قرار وزير الشباب والرياضة لسنة (٢٠١٧م) : رقم ١١٢٤ بشأن لائحة قواعد منح تراخيص شركات الخدمات الرياضية
- ٢٥- كمال درويش ، صبحي حسانين (٢٠٠٥م) : الجودة والعلومة في ادارة الرياضة باستخدام اساليب ادارية حديثة ، موسوعة متجهات ادارة الرياضة في مطلع القرن الجديد ، المجلد الاول ، دار الفكر العربي ، القاهرة
- ٢٦- مدحت قاسم ، احمد عبد الفتاح (٢٠٠٧م) : تقويم الاندية الصحية ، المجلة العلمية للتربية البدنية والرياضة ، ٤٩٤ ، كلية التربية الرياضية للبنات ، جامعة الاسكندرية
- ٢٧- ملوخية ، احمد فوزي (٢٠٠٢م) : أسس دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاقتصادية ، مكتبة بستان المعرفة ، الاسكندرية
- ٢٨- نحاوة لونيس واخرون (٢٠٢٠م) : دراسة جدوى مشاريع الاستثمار الرياضي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : دراسة ميدانية لمديريات الشباب والرياضة شلف ، مدينة ، سطيف ، مجلة الابداع الرياضي : مج ١١ ، ١٤ ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضة
- ٢٩- نصيف جاسم محمد ومنال جبار سرور (٢٠١٢م) : المحاسبة الادارية ، مكتبة الجزيرة للطباعة والنشر ، بغداد .

٣/٥ - مواقع الانترنت :

- ٣٠- <http://www.statista.com/statistics/٢٧٥٠٣٥/global-market-size-of-the-health-clup-industry/>
- ٣١- <http://www.statista.com/statistics/٢٥٢٩٢٠/health-clup-revenue-africa-middle-east/>
- ٣٢- <https://ar.zhujiworld.com/eq/١٧٣٥١٤-damietta-governorate/>
- ٣٣- <http://www.domyat.gov.eg/uploads/٥٧٤٥٤->
- ٣٤- https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=٥١٠٤&Year=٢٠٢٢

ملخص البحث باللغة العربية

" نموذج مقترح لإجراءات دراسة الجدوى لمراكز اللياقة البدنية

بجمهورية مصر العربية "

أ.م.د/ محمد فهمي محمد فارس*

يهدف البحث إلى - وضع نموذج مقترح لكيفية اجراء دراسة الجدوى لمشروعات الخدمات الرياضية (بالتطبيق على مراكز اللياقة البدنية) من خلال التعرف على الاهداف العامة لدراسة الجدوى للمشروع ، والتعرف على اجراءات دراسة الجدوى البيئية للمشروع ، التعرف على اجراءات دراسة الجدوى القانونية للمشروع ، التعرف على اجراءات دراسة الجدوى التسويقية للمشروع ، التعرف على اجراءات دراسة الجدوى الفنية للمشروع ، التعرف على اجراءات دراسة الجدوى التجارية للمشروع ، معالجة موضوع دراسة الجدوى كمدخل لصناعة القرارات الاستثمارية بمشروعات الخدمات الرياضية ، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي "دراسة الحالة" بخطواته وإجراءاته لمناسبته لطبيعة البحث ، وقام الباحث بتصميم استمارة استبيان كوسيلة لجمع البيانات وطبقت الاستمارة على عينة قوامها (١٦٠) فرد من مديري مراكز اللياقة البدنية الخاصة ، والمستثمرين اصحاب المشاريع بمحافظة دمياط ، وكانت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث تقدم دراسة الجدوى للمشروعات بالمجال الرياضي قاعدة بيانات ومعلومات عن السوق والمستهلك الرياضي مما تمكن اصحاب المشروعات من اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح ، قبول مشروع مركز اللياقة البدنية بمدينة دمياط الجديدة من الناحية الاقتصادية وذات جدوى اقتصادية وفقا لمعايير القياس للمشروع ، يستوعب سوق الرياضة عموما ومراكز اللياقة البدنية بدمياط الجديدة انشاء المشروعات الاستثمارية المماثلة في الوقت الحالي ، هناك مزايا اقتصادية وتسهيلات يقدمها المجال الرياضي للمستثمرين بما يحقق الاهداف الاقتصادية للمنظومة الرياضية ، عدم وضوح الفرص الاستثمارية بالمجال الرياضي للمستثمرين - وكانت أهم التوصيات : تطبيق النموذج الحالي لدراسة الجدوى لمراكز اللياقة البدنية بجمهورية مصر العربية مع اختلاف الارقام والاحصاءات الخاصة بمكان اقامة المشروع ، لا يجب الاهتمام بالجانب الاقتصادي فقط بمعزل عن الجانب الاجتماعي بالمشروعات الاستثمارية في المجال الرياضي ، تذليل كافة المعوقات القانونية الخاصة بإجراءات الحصول على التراخيص وتشغيل مشروعات الخدمات الرياضية ، انشاء خريطة استثمارية من قبل وزارة الشباب والرياضة موضح بها جميع الفرص الاستثمارية المتاحة بالمجال الرياضي للمساعدة على جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والاجنبية للمجال الرياضي ، عمل المزيد من الابحاث والدراسات الخاصة بإجراءات دراسة الجدوى لمشروعات الخدمات الرياضية بالمجال الرياضي بمختلف انواعها ، تشجيع قطاع الاعمال الخاص بالمجال الرياضي ودعمه بكافة السبل ليكون ظهيرا للمنظمات الحكومية وتخفيف العبء الاقتصادي على موازنة الدولة ، اعداد خريجين متخصصين في اجراء دراسة الجدوى بمشروعات الخدمات الرياضية العامة والخاصة لما لها من اهمية بنجاح تلك المشروعات ، ضرورة ان يتضمن برنامج الادارة الرياضية بكليات التربية الرياضية مقرر متخصص في دراسات الجدوى بجميع انواعها وتطبيقاتها .

* أ.م.د/ محمد فهمي محمد فارس ، استاذ مساعد بقسم الإدارة الرياضية ، كلية التربية الرياضية ، جامعة دمياط

Summary of the research in English:

A proposed model for the feasibility study procedures for fitness centers in the Arab Republic of Egypt

*Assis Professor/ Mohamed Fahmy Mohamed Fares

The research aims to - develop a proposed model for how to conduct a feasibility study for sports services projects (by applying to fitness centers) by identifying the general objectives of the feasibility study for the project, identifying the procedures for the environmental feasibility study for the project, identifying the procedures of the legal feasibility study for the project, identifying the procedures Studying the marketing feasibility of the project, identifying the procedures of the technical feasibility study of the project, identifying the procedures of the commercial feasibility study for the project, addressing the subject of the feasibility study as an entry point for making investment decisions in sports services projects. The researcher designed a questionnaire as a means of collecting data and applied the form to a sample of (١٦٠) individuals from managers of private fitness centers, investors and entrepreneurs in Damietta Governorate. Enable entrepreneurs to make the right investment decision, s Paul The fitness center project in the new city of Damietta is economically feasible and economically feasible according to the project's measurement standards. The sports market in general and the fitness centers in New Damietta accommodate the establishment of similar investment projects at the present time. There are economic advantages and facilities provided by the sports field to investors in order to achieve the economic goals of the sports system The lack of clarity of investment opportunities in the sports field for investors - the most important recommendations were: Applying the current model for the feasibility study of fitness centers in the Arab Republic of Egypt with the different numbers and statistics related to the location of the project. All legal obstacles related to the procedures for obtaining licenses and operating sports services projects, establishing an investment map by the Ministry of Youth and Sports showing all available investment opportunities in the sports field to help attract more local and foreign investments to the sports field, doing more research and studies on the procedures Feasibility study for sports services projects in the sports field of all kinds, encouraging the private business sector in the sports field and supporting it in all ways to be a back-up for government organizations and reducing the economic burden on the state budget, preparing graduates specialized in conducting a feasibility study for public and private sports services projects because of their importance to the success of these projects, The need for the sports management program in the faculties of physical education to include a course specialized in feasibility studies of all kinds and their applications.

*assis.Prof. Dr. Mohamed Fahmy Mohamed Fares, Assistant Professor,
Department of Sports Administration, Faculty of Physical Education, Damietta University